المدرسة الـــوطنية العليا للعلوم السيـــاســـية

قـــسم : الـــدراسات الإستـــراتيجية والعـسكرية

تخصص : إدارة النـــزاعـــات الدولـيـــة

الهـجرة غـير الـشـرعية والأمـن في المتوسـط الجزائـر انمـوذجـا

مذكرة مقدَّمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب : ثلجون عادل

إشراف الأستاذ :لخضاري منصور

الـــسنـــة الـــجـــامـعـــيـــة

2017/2016

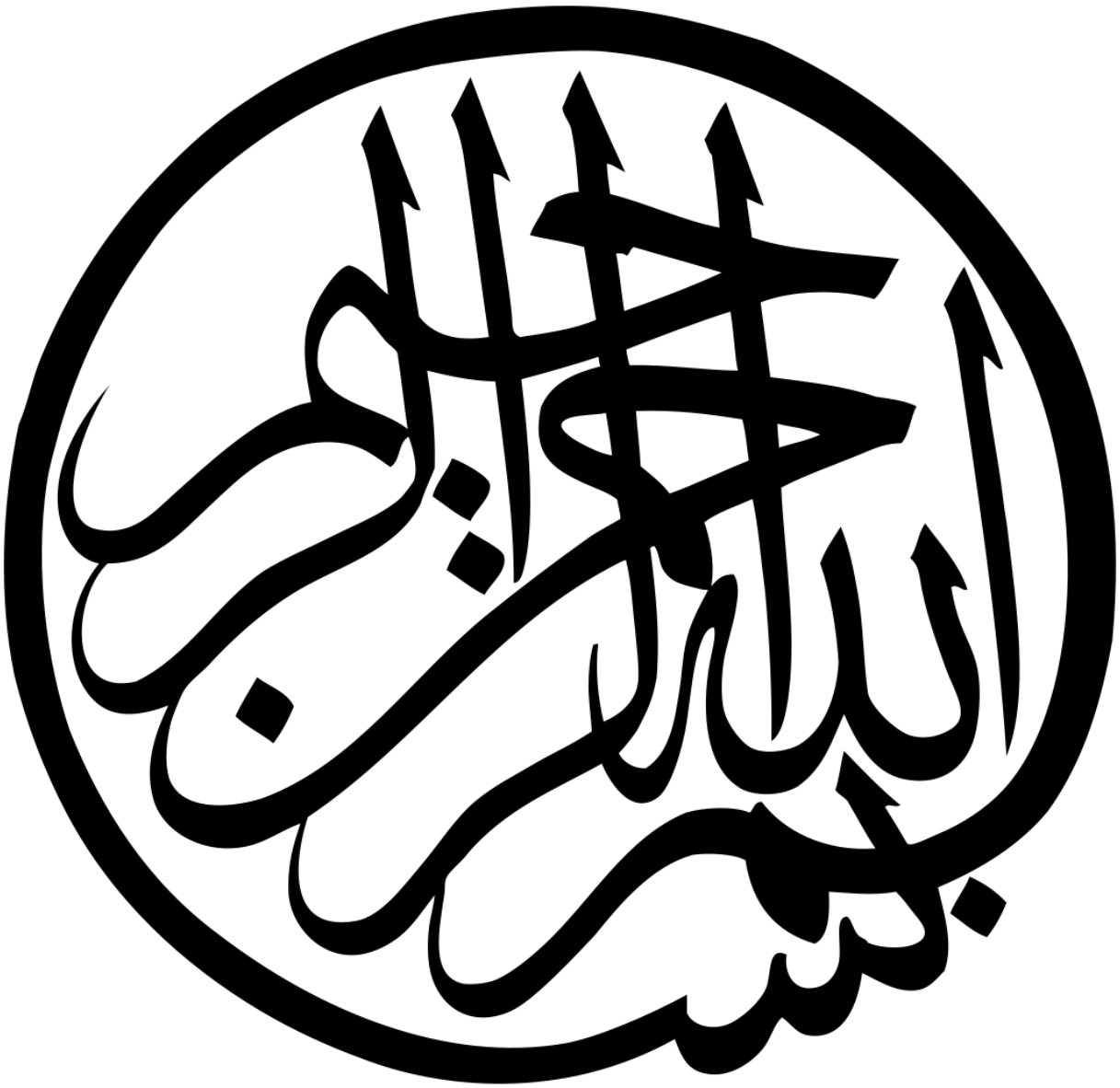
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد و الشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة.

يسرني بعد أن انتهينا من انجاز هذه المذكرة أن نتقدم بخالص الشكر والإمتنان، وبفائق التقدير و الإحترام إلى كل من الأستاذ المشرف " لخضاري منصور " و السيد مدير الدراسات الدكتور :" مغراوي لقمان " اللّذان كان لهما الفضل في إنجاز هذا البحث، من خلال نصائحهما القيمة و توجيهاتهما السديدة، و المتابعة الدقيقة لكل مراحل هذا البحث، منذ أن كان فكرة،ثم خطة ثم دراسة كما هو عليه الآن، ونسأل الله عز وجل أن يجازيهما خير الجزاء.

كما نتقدم بشكر الجزيل أيضا لكل الأساتذة و الموظفين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على ما قدموه لنا من انوار أضاءت درب مشوارنا العلمي.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب.

الإهداء

الحمد لله على نعمة العلم و أشكره أولا وقبل كل شيء أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما إلى الروح التي طالما حلمت أن تراني أتخطى درجات العلم والنجاح **أبي وأمي**.

إلى كل أفراد عائلتي بكبيرها و صغيرها.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

ملـــخـــص:

جاءت إشكالية هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة الى اي مدى يرتبط الأمن في المتوسط باليات مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر،ومن أجل معالجة هذه الإشكالية والإحاطة بكل جوانبها تم الإستعانة باتفاقيات الشركة والتعاون المتوسطي في مجال الهجرة غير الشرعية من جهة و ببعض الإحصائيات والمعالجة الميدانية للمصالح الأمنية بالجزائر و المتمثلة في المديرية العامة للأمن الوطن.

وبإتباع خطوات المنهج الوصفي و التحليلي و نموذج الجزائر كدراسة حالة تم جمع المعلومات و البيانات و بالاعتماد على المقابلة العلمية كأداة لتأكد من مدى تحقق فرضيات الدراسة، تم التوصل في الأخير لتحقق الفرضيات الإجرائية.

فالهجرة غير الشرعية في المتوسط من اخطر التهديدات الأمنية في المنطقة و التي سعت دول المتوسط لمعالجتها في اطر ومساعي الشراكة والتعاون غير ان ذلك لم يحد من تدفق غير الشرعي للمهاجرين من دول المصدر، والتي تعد الجزائر قطبا هاما لهذا التهديد مما استدعى بالحكومة الجزائرية العمل وفقا لإستراتيجية سمحت لها من تخفيف حجم التدفقات نسبيا،انطلاق منها كمستقر او كنقطة عبور لضفاف الأوروبية إعتمادا على لغة الإصلاحات الداخلية في شتى المجالات و السيطرة الأمنية .

Résumé

Cette étude consiste en une tentative de déterminer dans quelle mesure la sécurité en Méditerranée est liée aux mécanismes de lutte contre l'émigration clandestine en Algérie.

Pour faire face aa ce fléau et saisir tous ses aspects, ont été exploités, d'une part, le partenariat en Méditerranée et les accords de coopération dans le domaine de la lutte contre l'émigration clandestine, et de l'autre, des statistiques et des résultats du traitement sur le terrain par les services de sécurité algériens, notamment la Direction Générale de la Sûreté Nationale.

En suivant les étapes de l'approche analytique descriptive et l'étude du cas de l'Algérie prise pour modèle, une collecte de déclarations et de données a été élaborée, basée sur l'entrevue scientifique comme instrument pour confirmer les présomptions de l'étude, se soldant enfin par la concrétisation des hypothèses procédurales.

Pour lutter contre cette menace, l'Algérie procède conformément à une stratégie fixe, ayant ainsi réussi à relativement alléger le flux de l'émigration clandestine, et ce à la suite du déploiement d'un contrôle sécuritaire strict.

Abstract

This study consists of an attempt to find out to what extent security in the Mediterranean is related to the mechanisms used to counter illegal migration in Algeria.

In order to address this issue and to keep hold of all its aspects, the Mediterranean partnership and cooperation agreements in the field of migration have been used on one hand, and some statistics and on-the-field processing by the Algerian security services, notably the Directorate General of National Security, on the other hand.

Following the steps of the analytical descriptive approach and the case study of Algeria as a model, statements and data were collected, and based on the scientific interview as an instrument to confirm the study hypotheses, the procedural assumptions ended up being reached.

Algeria works in accordance with a consistent strategy to counter this threat, thereby relatively lowering the flow of illegal migrants owing to the deployment of a strict security control.

English

This study consists of an attempt to find out to what extent security in the Mediterranean is related to the mechanisms used to counter illegal imigration in Algeria.

In order to address this issue and to keep hold of all its aspects, the Mediterranean partnership and cooperation agreements in the field of immigration have been used on one hand, and some statistics and on-the-field processing by the Algerian security services, notably the Directorate General of National Security, on the other hand.

Following the steps of the analytical descriptive approach and the case study of Algeria as a model, statements and data were collected, and based on the scientific interview as an instrument to confirm the study hypotheses, the procedural assumptions ended up being reached.

Algeria works in accordance with a consistent strategy to counter this threat, thereby relatively lowering the flow of illegal imigrants owing to the deployment of a strict security control.

French

Cette étude consiste en une tentative de déterminer dans quelle mesure la sécurité en Méditerranée est liée aux mécanismes de lutte contre l'émigration clandestine en Algérie.

Pour faire face a ce fléau et saisir tous ses aspects, ont été exploités, d'une part, le partenariat en Méditerranée et les accords de coopération dans le domaine de la lutte contre l'émigration clandestine, et de l'autre, des statistiques et des résultats du traitement sur le terrain par les services de sécurité algériens, notamment la Direction Générale de la Sûreté Nationale.

En suivant les étapes de l'approche analytique descriptive et l'étude du cas de l'Algérie prise pour modèle, une collecte de déclarations et de données a été élaborée, basée sur l'entrevue scientifique comme instrument pour confirmer les présomptions de l'étude, se soldant enfin par la concrétisation des hypothèses procédurales.

Pour lutter contre cette menace, l'Algérie procède conformément à une stratégie fixe, ayant ainsi réussi à relativement alléger le flux de l'émigration clandestine, et ce à la suite du déploiement d'un contrôle sécuritaire strict.

مـــقـــدمـــة

مـــقـدمـــة

مـقـــدمـــة:

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة و تحديات مختلفة في طبيعتها و مصادرها ،إحدى التحديات الجديدة والأكبر في نظام دولي لا يتميز بالثبات بل بالديناميكية والتغير المستمران،وأكبر التحديات التي يواجهها العالم المعاصر في هذا السياق هي المصادر جديدة للخطر و تهديدات الأمنية الخطيرة ، على غرار ما تواجهه منطقة البحر المتوسط .

فنهاية الصراع القطبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي لصالح حكم الأحادية القطبية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ، شكل منطلقا جديدا لدى الدول في البحث عن مصالحها من جهة ومن جهة أخرى في البحث عن طرق مواجهة الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها .

ومما لا شك أن الهجرة حق مشروع و مكفول في الأعراف والقوانين الدولية ،وهي ليست ميزة دولية جديدة، وإنما تاريخيا لم يعرف عن الإنسان الإستقرار في المنطقة واحدة وإنما عرف عنه التنقل من أجل كسب عيشه أو من أجل الإطلاع والإستكشاف .

إلاّ أن ضوابط العرف والقوانين الدولية قيّدت المفهوم حتى لا تقع الدول في فوضى لا يمكن تداركها ،نظرا لاعتبارات جد حساسة متعلقة بالطبيعة البشرية وبالإختلافات فيها ،ويعدّ أي خرق في هذه القوانين يجعل المفهوم يتخذ طريق إجرائي قانوني غير شرعي ، عليه ينقل التحليل المقدم لهذا المفهوم من طبيعة شرعية قانونية إلى طبيعة غير شرعية ولا تتمتع بصفة قانونية .

حيث تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم التهديدات التي تعرضت إليها هذه الدول وبالأخص منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتي شكلت أحد التحديات الكبرى لدى الدول في كيفية مواجهتها ، ذلك أن ترتبط ارتباطا مباشرا بالعديد من المفاهيم الحساسة والتي لها علاقة مباشرة بالدولة

كالأمن والإستقرار الداخلي للدول ، بل أكثر من ذلك تهديد الأمن الخارجي لها ،إذ أصبح هذا الموضوع موضع اهتمام الباحثين والدارسين ،وصناع القرار في الدول الكبرى ، والهيئات والمؤتمرات الدولية .

فكل الدول معرضة لمثل هذه الظاهرة ، ولكن درجة الخطورة تختلف من دولة إلى أخرى ، بحسب طبيعة التهديد الذي تواجهه ، الذي لا يكون آني إلاّ أن آثاره سوف تظهر مع إمتداد المدة الزمنية .

وكون الجزائر من دول حوض المتوسط فهي الأخرى تعاني من التهديد والخطر ، خاصة في ظل الأوضاع التي تعاني منها دول الحزام الأمني ، والدول المجاورة لها والتي تشترك معها في حدود جغرافية لا يمكن أن تجعل منها حاجزا يحول بينها وبين تلك الدول ،وهذا ما ينعكس سلبا على أمنها واستقرارها الداخلي.

عليه فمواجهة مثل هذا التهديد يتطلب جهودا إقليمية ومساعي كثيرة خاصة من قبل دول المتوسط، وإمكانيات دبلوماسية جدية بالقدر الذي يحد من إستمرار هذه الظاهرة .بالنسبة للجزائر في دراستنا هذه ونظرا للأهمية الإقليمية التي تتمتع بها في المنطقة ،خصوصا مع كل المشاكل التي تعاني منها بقية الدول ،فعليها أن تولي أهمية ومجهودات لتصدي لهذه الظاهرة حفاظا على أمنها والمساهمة في تحقيق الامن في المتوسط .

و من خلال ما سبق ذكره يمكننا حصر مبررات لإختيار الموضوع كالتالي:

المبررات الذاتية :

- الميول الشخصي لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و علاقاتها بالأمن المتوسطي و الجزائر نموذجا لها نظرا لكون هذا الموضوع من المواضيع الشائكة في الواقع، و التي تتميز بديناميكية و التطورات الحديثة المصاحبة لتطورات السياسية و الأمنية الراهنة في العالم.

– كون هذه الظاهرة تمس الجزائر باعتبار أنها من مناطق الحوض المتوسط و منطقة عبور و حتى محطة لظاهرة الهجرة الغير الشرعية.

– فضولي في متابعة التطورات المسببة لهذه الظاهرة خاصة في الجزائر و طرق مكافحتها من طرف الحكومة.

– السعي الى ربط الهجرة كظاهرة بمنحى أمني في المتوسط في إطار التجربة الجزائرية كشريك متوسطي.

المبررات الموضوعية:

– الأهمية الجيوستراتجية التي تحظى بها منطقة حوض المتوسط في إرساء الأمن و للأستقرار الإقليمي و الدولي، بالإضافة الى كون ظاهرة الهجرة الغير شرعية من بين أهم الأسباب و العوامل التي تحدد الإستقرار الأمن المتوسطي و الدولي.

– كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين الجرائم المنظمة والتي تستدعي الوقوف عليه للدراسة.

– كون الجزائر من الدول المتوسطية والتي نحن بصدد دراسته كحالة .

أهداف الدراسة:

- البحث عن أسباب و تطورات الهجرة الغير شرعية في الجزائر و أثارها على امن المتوسط.
- محاولة الكشف عن الجهود و المبادرات الأقليمية و الدولية في سبيل مكافحة هذه الظاهرة, وحفظ الأمن المتوسطي بمختلف اطوارها.
- الوقوف أمام التطورات الأمنية للهجرة الغير شرعية في الجزائر,و محاولة التعرف على الإستراتجية الأمنية المحددة في سبيل صد هذه الظاهرةو الحفاظ على الأمن المتوسطي.

- الوصول إلى نتائج و عموميات من شأنهاأن تكون كإنطلاقات و إسهامات لبحوث أخرى.

و على اثر ذلك تم طرح اشكالية التالية:

إلى أي مدى يرتبط الامن في المتوسط باليات مكافحة الهجرة غير الشرعيةفي الجزائر ؟

و على ضوء هذا التساؤل الجوهري قمنا بطرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ما هي علاقة الأمن المتوسطي بظاهرة الهجرة الغير شرعية ؟
- ما هي الجهود و الإسهامات المتوسطية في سبيل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ؟
- ما هي دوافع وانعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر و أليات مكافحتها في حفظ الأمن المتوسطي.؟

فرضيات البحث :

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات, يمكن إنطلاق من الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

-كلما تمكنت الجزائر في احتواء الهجرة غير الشرعية زادت مساهمتها في حفظ الامن في المتوسط؟

الفرضيات الجزئية:

- تعد الهجرة الغير شرعية من بين أهم الأسباب و الدوافع التي تحدد الأمن كمفهوم و الأمن المتوسطي بالتحديد في موضوع دراستنا.
- عالجت الدول المتوسطية الهجرة الغير شرعية إلا أن ذلك لم يقلل من تفاقم هذه الظاهرة.
- قد تساهم الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الاستقرار الامني في المتوسط.

حدود الإشكالية :

- **الإطار المكاني:** سأتطرق إلى موضوع الهجرة في الأمن المتوسط، دراسة حالة الجزائر نموذج، مع ابرزا الموقع الجغرافي للحوض المتوسط و أهميته الإقتصادية، الجيوسياسية و الأمنية، و محاولة إبراز هذه المنطقة " الجزائر" بإعتبارها دولة من دول المتوسط و تداعيات ظاهرة الهجرة على المنطقة الجزائرية و المتوسطية.

- **الإطار الزماني** : لم تحدد فترة زمنية محددة لموضوع الدراسة غير أن مقتضى الموضوع يتطلب منا الرجوع الى فترات سابقة " ما بعد الحرب الباردة" الى غاية يومنا هذا, خاصة في ظل التطورات الأمنية الراهنة و الإنعكاسات التي تخلفها الهجرة غير الشرعية في الجزائر و المتوسط.

- **الإطار المنهجي للدراسة** : الموضوع محل الدراسة يتطلب منا الإستعانة بعدة مناهج، و عليه نستعين بالمنهج الوصفيلوصف ظاهرة الموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل أسبابها و تطوراتها في الحوض المتوسط، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بالتطرق إلى الجزائر كنموذجا لظاهرة الهجرة الغير شرعية و تداعياتها على الأمن المتوسط، و إستراتجية الجزائرية في مواجهة هذه الظاهرة.

- **ادوات الدراسة:** في دراستنا هذه قمنا بالاستعانة بالمقابلة العلمية كادة لجمع المعلومات والحقائق من الميدان ، حيث تم الاعتماد عليها في البحث عن اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر عن طريق اجراء مقابلات مع باحثين وخبراء .

- **دراسات سابقة** :تعد ظاهرة الهجرة من بين الظاهر الاكثر دراسة خاصة في جانبها الشرعي غير أن تناول هجرة بطريقة غير شرعية لم يأخذ نصيبه من الادبيات مما يجعل الحصول على مراجع صعبا خاصة من ناحية الكتب باللغة العربية فمن الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع دراستنا نجد:

– رسالة ماجستير بعنوان " **الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**" من إعداد الطالب :ساعد رشيد والتي تم التطرق فيها موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمننة و المرتبطة الدوافع الانسانية المبررة لها كما نجد دراسة اخرى في شكل رسالة ماجستير بعنوان " **إشكالية الهجرة والامن غرب المتوسط** " للطالب : رقية العاقل والتي تطرقت من خلالها الطالبة الإشكالية الهجرة و ارتبطها بالأمن في الناحية الغربية للمتوسط حيث تعد هذه الدراسة جزاء من الدراسة التي نحن بصدد التطرق إليها.

تفصيل الدراسة :

بعض تعرضنا للإطار المنهجي و النظري لموضوع الدراسة، فإننا سنقوم لعرض وجيز للدراسة التي تتكون من ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مباحث كالأتي :

الفصل الاول: بعنوان" الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة" تم التطرق فيه لمفاهيم الدراسة المتعلقة بالأمن ومستوياته ونظرياته في العلاقات الدولية، منطقة المتوسط أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية ثم التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط وصولا لأمننة الهجرة غير الشرعية .

الفصل الثاني : بعنوان " الهجرة غير الشرعية و المعالجة المتوسطية " من خلاله مفهوم الهجرة غير الشرعية تطورها مسبباتها ، ثم الدروب والمسالك التي يلجا أيه المهاجر غير الشرعي وصولا للمعالجة المتوسطية لهذه الظاهرة.

الفصل الثالث : تحت عنوان " تداعيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر على المتوسط و استراتيجية المواجهة " حيث عرجنا على الهجرة غير الشرعية في الجزائر جيوسياسيا و قانونيا،ثم ذكرنا اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر و مختلف انعكاساتها على المتوسط ختاما بالإستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذا التهديد .

الفصل الأول:

الإطـــــار المفاهـــيمي والـــنـــظري للـــدراسة

تمهيد :

شهد العالم ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المستجدات الدولية، رافقها تحول هام على مستوى مدركات صناع القرار بخصوص الأمن كمفهوم مجرد وكحالة واجبة الضمان. خاصة وأن نهاية الحرب الباردة قد رافقها انتقال في مفهوم الأمن من عسكري إلى أوسع من ذلك بكثير نظرا للتحول في مستوى وطبيعة ومصدر التهديدات.التي اخترقت مناطق متعددة من العالم في شكل ظواهر كالهجرة غير الشرعية فمنطقة المتوسط كانت مسرحا لذلك مما دفع للبحث عن تداعيات هذه الظواهر والتطرق لها انطلاقا من المنظور الأمني، هذا ماسنتطرق له في هذا الفصل من خلال اعطاء مفاهيم عامة لموضوع الدراسة بدا بمفهوم الامن مستوياته واهم نظرياته في العلاقات الدولية والمتوسط واهميته الجيوسياسية و الاقتصادية وصولا لتهديدات الامنية في المنطقة ، والتي تعد الهجرة غير الشرعية من اهم هذه التهديدات والتي قمنا بعرضها من خلال المنظور الأمني .

المبحث الأول : مفاهيم حول الأمن المتوسط والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية:

سنقوم في هذا المبحث بإعطاء تعريف شامل لمفهوم الأمن و منطقة المتوسط مع إبراز أهمية المنطقة الجيوسياسية والاقتصادية :

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته ونظرياته في العلاقات الدولية :

- **الأمن:**

إشتقت كلمة الأمن لغة من الأمانة وهي دلالة على الأمن و الأمان و الإيمان ضد الكفر والتصديق[1].

كما إرتبط مفهوم الأمن بمفاهيم لغوية كثيرة تعلقت بـ :

- **عدم الثقة:**فأمين الناس من وثق به القوم ويتخذونه حافظا[2].
- **عدم الخوف:**الأمن شعور بالاستقراروالرضي يسود بنية الإنسان بعيدا عن الخوف .

- **مفهوم الأمن اصطلاحا:**

يرى(**باري بوزان***)في مفهوم الأمن :"أنه معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدأبالسياق السياسي للمفهوم وصولا لتطبيقه على العلاقات الدولية"،وبالتالي فإن وضع مفهوم وضبط دقيق للأمن يعد أمرا معقدا وعسيرا،نظرا لارتباط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى، بالإضافة إلى تداخل ظواهر وفواعل أخرى بعيدة عن هذا المفهوم والمرتبطة بالعلاقات الدولية هذا غرارا على طبيعة الأرضية المشتركة في الأدبيات الأمنية وتعدد وجهات النظر في عملية تنظير الدراسات الأمنية المرتبطة بمفهوم الأمن وكذا الإختلاف في الأيديولوجيات والرؤى[3] .

---

[1] ابن المنظور:**لسان العرب** ؛دار الحديث ، الطبعة 01،القاهرة ، 2003، ص 164.

[2] مصطفى محمود منجود:**الإبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،الطبعة 01،العدد 01القاهرة ،.1996، ص 29 .

* باري بوزان :**"Barry bozan"** :وهو مفكر عصري ظهر بشدة في الدراسات الأمنية الخاصة بالأمن الموسع .

[3] سليمان عبد الله الحربي :**مفهوم الأمن مستوياته وضعيته وتهديداته**، مركز الوحدة العربية ،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، لبنان، 2008، ص 10.

- **شرعـا :**

كما لم يخلو هذا المفهوم "الأمن "وأن ذكر حتى في الديانات السماوية الشرعية والذي يعد مقدسا نظرا لما يمده بصلة بالإنسان وحفظ وجوده وكرامته حيث يقول عز وجل في كتابه الكريم .

قال الله تعالى:"وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ"[1].

وقال تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"[2].

وفي **آية أخرى قال أيضا:**""وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلاّ قليلا[3].فمن هذه الآيات الكريمات نجد أن مفهوم الأمن إرتبط إرتباطا وثيقا بالمفاهيم السابقة الذكر والتي كثيرا ما تعلقت بنقيض الخوف والمرادف للطمأنينة على مختلف مستوياتها كمفهوم شرعي.

إنطلاقا مما سبق عرضه من تعاريف وشروحات لمفهوم الأمن إننا نستخلص إن هذا المفهوم من المفاهيم الغامضة والتي كانت غامضة والتي كثيرا ما استعصت ضبط تعاريف ثابتة نظرا لارتباطه ببقاء الفرد ووجوده واستقرار الشعوب والدول ولذلك تعددت تعاريف الأمن من حيث المضمون أومستوى التحليل أو الأطراف المعنية في العلاقات الدولية.

- **النظريات المفسرة للأمن في العلاقات الدولية :**

مما لا شك فيه أن موضوع الأمن أصبح من أهم المواضيع والمحاور الرئيسية التي كثيرا ما نصّت وتداولت عليه الأطر والتنظيرات للولوج فيه وإعطاء مفاهيم مختلفة حسب كل مذهب ونظرية سعيا لوضع معايير واتجاهات نظرية مفسرة لهذا المفهوم في ظل العلاقات الدولية التي تعددت مساراتها من تقليدية إلى حديثة.

[1] القران الكريم ، سورة النحل ، الاية 122.
[2] القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية 55.
[3] القرآن الكريم ـ سورة النساء ، الآية 83.

انطلاقا من الطرح الواقعي المثالي في الحربين العالميتين وصولا إلى التفسيرات الحديثة العصرية لليبرالية الإبستيمولوجية لمفهوم الأمن بعد الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية والنظام الرأسمالي في العالم فكل هذه الرهانات و التغيرات افرزت هاذه الإسهامات النظرية التي تقوم بتفسيرها نظريا من خلال هذا العرض .

- **النظرية الواقعية :**

تعد النظرية الواقعية النظرية الأولى المفسرة للمفهوم التقليدي والذي يعد **كينيث والتز** (KNITH WOLTZ) و **ريمون آرون**(RAYMON ARON)من أهم الرواد المعاصرين هذه النظرية التي تستند إلى مبدأ الفصل بين الأخلاق والسياسة والفوضى الطبيعية كما استمدت هذه النظرية مبادئها من حروب البولوبينويزية،حيث يذهب رواد هذا المذهب لتفسير الأمن وفقا للمسلمات التالية :

- **حالة الفوضى:**

هي الطبيعة الطاغية على النظام الدولي وعدم الثقة والشك بين أعضاءه يولد حالة الذعر والتأهب الكلي والاستعداد العسكري،وبالتالي الاستعداد العسكري ضروري في كل هذه الفوضى الدولية،حيث يرى "**هانس موغييتاو**"أكبر ما تقوم به الدولة هو السعي الذي فرض توازنا مع قوى أخرى"[1].في ظل عدم التوازن وفقدان الثقة الدولية فالمصلحة الوطنية الأولى لضمان البقاء والوجود وهذا ما يذهب أنصار المذهب الواقعي لتفسيره عن طريق ضمان الأمن الداخلي كأولوية من التهديدات الخارجية التي تهددها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ظل غياب النظام الدولي المعتدل وهذا باللجوء كل الأساليب المتاحة والمتمثلة في القوة العسكرية من أجل الحفاظ على كيانها.

- **اللاّتوازن العسكري:**

هو سبب الفوضى في النظام الدولي القائم بالتالي الارتباك والشك بين الدول والاستعداد الدائم لمواجهة أي اعتداءات،فالمنظور الواقعي سعى دائما لتفسير المفاهيم الأمنية بالاستعدادات العسكرية الناتجة عن التهديد الخارجي والعدوان ففي الحرب الباردة سيطر مفهوم الأمن القومي العسكري الذي

[1] جون بيليس وسيتف سميث :**عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، مركز الأبحاث الإمارات العربية المتحدة، دبي ، 2004 ، ص412.

سعت الدول من خلاله إلى تأمين أراضيها من التهديدات والأخطاء الخارجية[1].من هنا نصل إلى أن الواقعيين ارتكزوا على مبدأ اساسية في تحدي مفهوم الأمن في العلاقات الدولية انطلاقا من :

- الدولة هي البنية الرئيسية في الدراسات الأمنية الدولية .
- الفوضى الدولية هي أساس وجوهر الاستعداد العسكري.
- مفهوم الأمن الداخلي من الاعتداءات الخارجية كأساس لهذه الدارسات .

وعليه لا يوجد أمن من دون قوة عسكرية في ظل عدم التوازن العسكري الدولي.

- **النظرية الليبرالية :**

من النظريات التقليدية التي ذهبت إلى تفسير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بعد الواقعية والتي كثيرا ما ذهبت لجمع أفكار متعددة ومختلفة المفهوم بدءا بالدولة الليبرالية وفكرة الأمن الجماعي والليبرالية المؤسساتية ونظرية السلام الديمقراطي والتي كان من أهم روادها **(إمانويل كانط)** ، **(جيريمي بنتهام)** والتي لخصت أفكارها من أن :

الحرب الباردة سببا في ترويج هذا المذهب و أفكاره وانطلاقا من فكرة الدولية الليبرالية خاصة بعد حالة الفوضى والخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الأولى مما ارتأت ضرورة إعادة هيكلة والتدريس والاهتمام بالمجتمع كخطوة لتحقيق الأمن الجماعي،وذلك بعيدا عن الانتفاضات الدولية الليبرالية والتحالفات وخدمة السلم والأمن الجماعي فحين ذهب الليبراليون المثاليون لمبادئ الحرية الاقتصادية وكوسيلة لتحقيق السلام من بينهم **جون هوبز** JHON HOBS **الذي** يرى بان الإمبريالية الرأسمالية هي المحرك الرئيسي للدول والممول التحرك العسكري.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجهت هذه النظرية إلى إعطاء دفع جديد في ظل التغيرات مع نهاية سبعينات القرن الماضي باللجوء إلى المؤسسات الدولية كسبيل لتحقيق السلام والأمن وإعطاء اهتمام زائد لمؤسسات الدولية من خلال خلق وظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها،مجلس الأمن هيئة

[1] عادل زقاغ:**صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي** ، موقع انترنيت www.politic-or.com يوم 20-04- 2017على الساعة 19:00 مساء.

الأمم المتحدة حيث يعرض الليبراليون المؤسساتيون الإتحاد الأوروبي ومنطقة حلف شمال الأطلسي كنموذجين عن الليبرالية المؤسساتية بعد نهاية الحرب الباردة[1].

- **مستويات الأمن :**

سنقوم بعرض وجيز للمستويات الأمن وهي ثلاث مستويات رئيسية :

الأمن الداخلي :

الأمن والوطني أو الداخلي كما هو الحفاظ على الكيان و الوحدة الأمنية الداخلية من أي أخطار خارجية أو داخلية[2]،وهنا يعني أن الأمن الداخلي أساس الوحدة الوطنية وبالتالي فالمجتمعات التي تحافظ على إستقرار أمنها داخلي من أي نزاعات أو حركات داخلية هدامة تساهم في الحفاظ على منظومة، الأمن ودوامها القومي أما فيما يخص التهديدات الخارجية فهي مرتبطة بطريقة التأهب للتصدي لهذه التهديدات وهذا ما يمكننا ان نوظفه أو نسقطه في موضوعه دراستها حول الهجرة غير الشرعية و الامن الجزائري الوطني .

الأمن الإقليمي :

ارتبط هذا المفهوم الإقليمي بمتغيرات سياسية سادت فترات معينة من الزمن التي يمكننا الرجوع إليها أثناء الحرب الباردة واحترام الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وظهور فكرة القومية المتصارعة.فمفهوم الإقليمية كمفهوم دولي جاء ليعبر عن تكتلات وتجمعات لها دوافع وأسباب اقتصادية مشتركة لتتطور اكثر من ذلك إذ اصبح ينصب في منحى سياسي إقتصادي أو أكثر من ذلك إيديلوجية مشترك[3].

ففي موضوع دراستنا فإن هذا المفهوم الأمن الإقليمي يساعد كثيرا في فهم الأمن المتوسط وعلاقاته بالهجرة غير الشرعية في الجزائر كإطار نظري أولي لتجسيد المصالح المشتركة الاقتصادية

---

[1]بلال قريب، **السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه التحديات والرهانات**، رسالة ماجيستير علوم السياسية غير منشورة ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 2010-2011،ص.

[2]مجد خضر،تعريف الامن الوطنين،http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8 بتاريخ :217/04/17 على ساعة ،13:00زوالا.

[3]-ماجد ابراهيم علي ،**قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**، مطابع تجارية ، القاهرة، 1993،ص. 193.

والسوسيولوجية الإيديولوجية والإستراتيجية لدول الحوض المتوسط. وبالتالي الوقوف على الأمن الجزائري كمساهم فعال في الأمن المتوسط في إطار الإقليمية الجيوستراتيجية،بالإضافة إلى كون حوض المتوسط خط تماس بين كل الأنظمة الإقليمية الشرق الأوسطية المقسمة إلى مركبات امنية اقليمية شرق أوسطية أو غرب اوسطية الخليج العربي في مقابل دول الشمال المتوسط.

الأمن الدولي:

مفهوم الأمن الدولي من المفاهيم المعقدة والتي يشوبها الكثير من الغموض والتناقضات نظرا لكون هذا المفهوم يشمل أنظمة دولية متنوعة مشتركة في نسق امني دولي موحد وتحديد هذا المفهوم برز بالضبط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور منظمات دولية هيئة الأمم المتحدة والتي اصبحت ملزمة للمجتمع الدولي بضرورة التحلي بمبادئ والقيم الدولية والتي سنلخصها فيما يلي :

- احترام الشعوب وحق تقرير مصيرها.
- الدعوة للأمن والسلم والدولي.
- تسوية النزعات الاقليمية والدولية بطريقة سلمية.
- رفض التدخلات العسكرية.
- التقيد بمبادئ وقرارات والصادرة عن الإتفاقيات الدولية.

المطالب الثاني مفهوم المتوسط وأهميته الجيوسياسية والاقتصادية:

- **مفهوم منطقة المتوسط**

تعد منطقة حوض المتوسط من المناطق التي زخرت وتنوعت فيها الكثير من الحضارات والعادات والتقاليد القديمة حيث أن أغلب سكانها يتكلمون لغات مختلفة، العربية، التركية، الإيطالية، اليونانية والفرنسية، بالإضافة إلى التنوع العرقي والديني لسكان المنطقة فهي كلمة يونانية وتعني" MEDIUS"وهي المتوسط وهذا بحكم توسط دول حوض المتوسط بالقارات العالم القديمة واعتبارها قطب مشترك بين مختلف معالم حدودها البحرية والبرية[1].

[1] البحر الابيض المتوسط / www.medéleraion.com 2015/04/15/ على الساعة 10.00

بحيث تعد الدول المتوسطية هي كل الدول التي لها إطلاله على البحر الأبيض المتوسط،أو منفذا له وهذا ما اجمعت عليه أغلب الكتب والدراسات الجيولوجية حيث تبلغ مساحة حوض البحر المتوسط 2.510.000كلم مربع من الشرق الى الغرب حيث تتصل بحوض المتوسط عدة أذرع متفرعة ورئيسية فتمتد للبحر المتوسط.

وبالرجوع للتقرير الجيولوجي لحوض البحر المتوسط فإن هذا الأخير يضم أكثر من 20 دولة وهي الجزائر ، تونس،ليبيا،مصر ،المغرب،اليونان،إسرائيل،لبنان،سوريا،كرواتيا،بولونيا،سلوفينيا البوسنة ، الهرسك، يوغوسلافيا،الفيدرالية، مالطا، فرنسا،اسبانيا، قربص ،إيطاليا .. [1]

وبالتالي فإن مفهوم المنطقة المتوسطية كمعيار جغرافي يضم كل دولة لها تواجد على خط طول عرض متوسطي 46 ° شمالا وخطي طول 50.5° غربا و36° شرقا، بالإضافة إلى الإتصال المباشر والفرعي بمياه الحوض المتوسط،لكن الأطروحات حديثة أو الدراسات المستجدة ترى أن المعيار الجغرافي ليس بمعيار كافي،لتحديد الدول المتوسطية،فالعامل الإستراتيجي له دور كذلك في تحدي الدول المتوسطية وهنا نجد ضرورة ضم بعض الدول التي لها إمتدادإستراتيجي لحوض البحر المتوسط منها دول الخليج العربي[2].

وذلك باعتبارها دول تربطها مصالح واعتبارات مشتركة، في مجال التعاون الإقتصادي، والمعرفي وبالتالي يمكن إعتبارها من الدول المتوسطية ولكن يبقى هذا كطرح تحفظي في إطار المعيار الإستراتيجي المنفعي لدول المتوسط .

[1] المرجع نفسه،2017/04/15- على ساعة 12:00 صباحا.
[2] المرجع نفسه.

➢ **الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة المتوسط :**

- **الأهمية الجيوسياسية :**

يمكننا الوقوف على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض المتوسط إنطلاقا من المحددات الجغرافية التي تتميز بها المنطقة وسكانها من لغات وعادات وتقاليد وصولا إلى مبدأ الهيمنة والسيطرة في هذه المنطقة،هذا ما ذهب إليه علماء الجيولوجية بوصف بحر المتوسط بأنه وحدة حقيقية تتوسط العالم البحري فهو همزة وصل بين المتوسط الشمالي والجنوبي أو أبعد من ذلك فهو قرية تتوسط العالم[1].

فالتحدث عن الأهمية الجيوسياسيةتضعنا أمام حقيقة آليات التواجد والهيمنة في حوض المتوسط،والذي أثبتته التطورات التاريخية انطلاقا من الدولة العثمانية مرورا بالحرب الباردة الهيمنة النازية وصولا الى الرهانات الدولية الحديثة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ذهبت الدول المتوسطية بالموازاة لإثبات حضورها الدولي انطلاقا من هذا الحوض الذي يمثل بالنسبة للعالم نقطة مهمة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية...الخ.فهذا مايبين الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر المتوسط خصوصا بعد التطورات السياسية الراهنة والنزاعات الإقليمية والدولية التي أصبحت من محددات الأساسية لتوجهات الدول المتوسطية وبالتالي تحقق للمعادلة القوى والأفضل في منطقة المتوسط .

- **الأهمية الاقتصادية :**

على غرار الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط فانه يحظى بأهمية اقتصادية هامة والتي تعد موردا للصناعات الغربية[2] والتي ساعدها على ذلك التموقع الجغرافي المتنوع والمفتوح على القارات الثلاث افريقيا، آسيا،أوروبا، و المناخات الجوية المختلفة.فالمغرب العربي وبحر القزوين والخليج العربي يعد من أهم المناطق الاستراتيجية،في مجال الموارد الطاقوية الأساسية،وبالتالي فحوض البحر المتوسط يعد شريانا أساسيا للتبادل والإنتاج الاقتصادي[3]،رغم التباين الإقتصادي الواضح بين المتوسط الشمالي والجنوبي من حيث التطور الإقتصادي فهذا التباين يعد نتاج أو انعكاس لظروف متداخلة، ثقافية،إجتماعية،دينيةخاصةبعد التغيرات الدولية،التي انتجتها الحرب الباردة وظهور الرأسمالية،كقانون

[1] ابراهيم الدسوقس ، **القضايا الاستراتيجية والامة حوض البحر المتوسط** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 1994، ص. 88.

[2] Hnni Hebeed ، le pertenariat- euro medeterananeen، le poin vue arabe editions ،published ،2002 p. 24

[3] اقتصاد البحر المتوسط ،علئ الموقع الالكتروني www.medeterant، بتاريخ : 2017/04/15 على الساعة 19:00 مساء.

إقتصادي محدد لمفهوم العولمة هي كلها مفاهيم أدت إلى هذا التباين الاقتصادي بين ضفتي المتوسط والشمالي الجنوبي،وبالحديث عن الأهمية الإقتصادية لحوض المتوسط فإننا سنقوم بلمحة حولالأهمية الإقتصادية لدول المغرب العربي وذلك باعتمادنا على الجزائر كنموذج في دراستنا. إذا فالجزائر اعتمدت إقتصاديا منذ الإستقلال على الموارد الطبيعية كأساس للنمو الإقتصادي وبالضبط على المورد الطاقوي النفط،هذا ما وضع الإقتصاد الجزائري في حقيقة النمو الإقتصادي المرتبط بالبيئة الطبيعية، دون الإعتماد على المورد الفكري أو البدائل القطاعات الأخرى والذي ساهم في ظهور أو بروز صعوبات معينة إجتماعية كالنمو الديمغرافي، البطالة، إنخفاض المستوى المعيشي[1]. وبالتالي بروز ظواهر وآفات اجتماعية أضحت من المشاكل الأمنية للجزائر والمتوسط على امتداده كالهجرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين [2]وبالتالي فالأهمية الإقتصادية للمتوسط ساعدت بشكل كبير في تحديد السياسات الأمنية، في منطقة الحوض المتوسط،إنطلاقا من النتائج والإنعكاسات السلبية لسوء الإستغلال الموارد الهامة .

شكل رقم (1) يمثل خريطة بلدان منطقة المتوسط*.

المصدر: الموقع الالكتروني https://sites.google.com/a/alcroom.tzafonet.org.il/689/bahr

[1] كلثوم كبابي، التنافسية ،**إشكالية الاندماج في الاقتصادالعالمي** ، دراسة حالة الجزائر المغرب تونس ، رسالة ما جيستير غير منشورة، الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2008، ص 133.

[2] المرجع نفسه، ص134.

المبحث الثاني: التهديدات الامنية في المتوسط.

المطلب الأول: الإرهاب:

تعد مسألة الإرهاب من بين المسائل أو المعضلات الأمنية التي لقيت إهتماما وحيزا كبيرا في الأدبيات السياسية والأمنية الدولية حيث تصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية بشكل مكثف في العقود الأخيرة في مختلف المناطق من العالم سواء من حيث مخاطرها أو اشكالها أو على مستوى النطاق الذي تتم فيه أو بالنسبة لعدد المنظمات التي تمارسها وإن كانت معظم الدول قد اجمعت على خطورة هذه المعضلة وأكدت على ضرورة مجابهتها حيث أخذت هذه الآفة صبغة دولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،والهجمات الارهابية التي تعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتسع مفهوم الإرهاب بين المفهوم الضيق ليشمل المفهوم الواسع الدولي.

فالمجلة السياسية تعرف الإرهاب على"أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة عن الاغتيال التعذيب بهدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة للحصول على المال أو المعلومات باستخدام اسلوب الإكراه لإخضاع المهرب من طرف الجهة الإرهابية[1].كما يجرم القانون هذه الظاهرة ويعتبرها جريمة دولية نظرا لما تسببه من رعب وخوف عام وشامل، وهذا باستخدم أواللجوء إلى أية وسيلة نشر لهذا الرعب والخوف العام فقط لمواطني الدولة المعينة و انما لدول أخرى مجاورة بحيث هذا الخوف والرعب المنشور يشمل المجتمع البشري ومختلف أفراده وبالتالي فهي جريمة دولية في حق الإنسانية[2].

كما يعرف الإرهاب على أنه" اللجوء إلى استخدام العنف غير الشرعي بأشكاله المختلفة باستعمال الوسائل المتاحة لذلك بأساليب متنوعة ببثّ الرعب في الأوساط والتقتيل والتفجير والإحتجاز نشر فيديوهات الإغتيالات على مواقع التواصل الإجتماعي.بالعودة للدوافع والأسباب التي تكون وراء هذه الظاهرة فقط صعب ضبطها وتحديدها لاختلاف وتشابك البواعث المفسرة والتي يمكن أن تكون سياسية،

[1] إدريس الكويتي ، **مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية**، مجلة سياسة العربي ، العدد 281 بيروت، 2002، ص 39 .

[2] خالد ابرهيم خليل . تعريف الفقهاء و الباحث الاشكالية الارهاب وتعاريفه. الموقع الالكتروني: http://www.habilian.ir/ar/legal/%D8%AA بتاريخ 2017/04/18 مساءا 19.00

إقتصادية، إجتماعية، دينية،غير أن الدافع السياسي والديني قد يكون من أهم الدوافع المباشرة التي يمكننا أن نجزم بأنها تحرك هذه الظاهرة الأمنية الدولية،ولهذا فقد اختلفت اشكال وأنماط الإرهاب من حيث الفاعلين أو من حيث الفعل الإرهابي بحدّ ذاته فنجد :

- **الإرهاب الدولي:** حيث يصنف هذا الشكل من الإرهاب لدى الأفعال الإرهابية الذي تكون ذات صيغة دولية عالمية أو من حيث جنسيات الفاعلين (الإرهابيين)،أو من حيث موطن ومكان الفعل الإرهابي،أو موجهة ضد مجموعة أو مجتمع دولي معين.
- **الإرهاب الفردي:** هو قيام فرد أو عنصر واحد أو مجموعة واحدة بعمل إرهابي تكون من وراءئه عادة مصالح شخصية أو يكون كأسلوب مموه أو هادف من وراء ذلك كمثال على ذلك ""الأسلوب الإنفرادي للجماعات الإرهابية التي تنشط بالجزائر والتفجيرات الإنفرادية التي تسميها "بذئاب المنفردة""[1]،وهو أسلوب تقوم به هذه الجماعات من أجل الإنفراد بالإرهاب المرشح للعملية وحصيلة الضحايا كبيرة.

فحوض المتوسط من بين المناطق تهديدا وتضرّرا من قبل الإرهاب وهذا ما يشكله من إقتصاد وموقع إستراتيجي وثروات[2].فالدول المتوسطية رغم إتفاقها حول خطورة وتداعيات الأمنية لهذه الظاهرة على منطقة الحوض المتوسط إلاّ أن هناك اختلافات وتناقضات كثيرة حول تحديد معالم هذه الإشكالية وفهمها كمفهوم أمني موحد هذا ما ادى لإختلاف المصالح وتضاربها وعدم التوحيد في إعداد إستراتيجية أمنية موحدة رغم الجهود الدولية المبذولة لتعريف الإرهاب ومواجهته .

فبعد سقوط النظام الشيوعي وتفتح النظام الرأسمالي وظهور فكرة العولمة بدأت فكرة التوحيد وضرورة الاتحاد بين الدول الأوروبية حفاظا على الهوية الحضارة والإيديولوجية المشتركة التي تضمن مصالحهم السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية أين اتجهت أنظار الدول الأوروبية للجهة الجنوبية للمتوسط على أنه تهديد أمني خاصة بعد تنامي ظاهرة الإرهاب وربطها بالإسلام وظهور أسلوب الحرب على الإرهاب الإسلامي[3].

و بالضبط بعد عمليات التفجيرات التي طالت العديد من الدول الأوروبية والتي نسبت إلى أشخاص مسلمين،حيث أفرزت أحداث 11 سبتمبر جملة من التفسيرات والرؤى حول مفهوم الإرهاب الذي تخطى

---

[1] تصريح أدلى به أحد المحللين الأمنيين للشرطة الجزائرية ، فيفري 2017 في اجتماع شرطة الوسط الجزائر.

[2] عبد الرفيق عشوط ، **مقاربة الإتحاد الأوروبي للإرهاب والدفاع موقف الجزائر منها** ، ملتقى دولي ، الجزائر والامن في المتوسط ، جامعة قسنطينة ، 2000. ص2016.

[3] المرجع نفسه ، ص 290 .

مفهوم التقليدي المعتمد على الوسائل البسيطة في الأعمال الإرهابية ليقارب مفهوم أكثر حداثة وتكنولوجية في التنفيذ ويمكن مقارنته بأسلحة الدمار الشامل .

أين أدرك المجتمع الدولي بأن هذه الظاهرة ستكون مسرحا للعديد من مناطق العالم والإقليم المتوسطي جزءا منها لنمو هذه المشكلة الأمنية وهذا ما يظهر في الإحصائيات والتقارير الدولية حول الأعمال الإرهابية في منطقة حوض المتوسط الجنوبي والغربي ، وارتفاعها الرهيب الأمر الذي استدعى ضرورة الوقوف على إستراتيجية أمنية متوسطية في سبيل محاربة هذه الظاهرة وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة .

المـــــطـــــلب الثاني الجريمة المنظمة :

أو كما تعرف بالجريمة الاحترافية أو التنظيمات الإجرامية‌هي كلها مفاهيم متعددة لكن هدفها واحد انحلال المجتمع وانتشار الآفات الإجتماعية،الدمار،العنف،تدهورالإقتصاد،إختلال السياسي وبالتالي الوقوف أمام حقيقة مفادها خطر أمني كبير يهدد مقومات الدولة،ونظرا لتداعيات السلبية لهذه الظاهرة على الحوض المتوسط في مختلف مجالاته استدعى ضرورة الإتحاد من أجل القضاء على هذه الظاهرة ونتائجها الوخيمة،قبل التطرق إلى الجريمة المنظمة في منطقة الحوض المتوسط وتداعياتها الأمنية يجدر بناء تقديم نظرة مختصرة حول مفهوم الجريمة المنظمة .

الجريمة المنظمة هي عبارة عن "تنظيم إجرامي مهيكل يمارس أعضائه أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي،أو المساس بالمصالح المشتركة، وتهديد الأمن العام لدولة و مجموعة من الدول"[1]، فهذا التعريف يبين الافعال الجوهرية التي تميز الجريمة المنظمة باعتبارها ظاهرة إجرامية.

وبالرجوع للإختلاف الكامن بين الإرهاب و الجريمة المنظمة فإننا نصل أن الإختلاف يكمن في الدوافع و الأهداف، فالإرهاب يسعى غالبا لتحقيق غايات سياسية اجتماعية بغطاء ديني قصد تغير الانظمة و الوصول للحكم اعتقادا منهم بعدم شرعية الحاكم ،في حين يكون هدف الاجرام المنظم ربح المادي غير الشرعي باستخدام كل الوسائل غير قانونية كما تكون التضحية في سبيل تحقيق الهدف بالنسبة للجماعات الإرهابية وبالتالي الدافع الايديولوجي لديهم أساسي ،ولكن الباعث وراء هذا التنظيم الإجرامي يكون بغايات

[1] ماهر ملندي . القانون الجزائي الجريمة المنظمة .موقع الإلكتروني https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164715 بتاريخ 2017/04/29 ، على الساعة : 17:00 مساء.

مرتبطة بظروف نفسية سيكولوجية ربحية، الأنانية والربح السريع لكن هذا لا يستبعد فكرة الغاية السياسية والوصول إلى نظام الحكم القائم و القضاء عليه،كالتنظيمات الإجرامية في كوبا والأرجنتين.

- ظروف نشأة هذه الظاهرة فإننا نلخصها كما يلي :

- ضعف المنظومة القانونية وفسادها.
- الإنغلاق الإقتصادي وعدم وجود تبادلات في المعاملات التجارية بين الدول في إطار التعاون والتعامل.
- الإنحلال الخلقي والإجتماعي.
- الفساد الإداري وانتشار المحسوبية.
- الحروب والنزاعات الداخلية الإقليمية.
- فيما يخص أشكال الجريمة المنظمة في المتوسط فيمكننا حصرها في مجال نشاط المنظمات الإجرامية.

- **الإتجار غير المشروع بالأسلحة:**

تشير الإحصائيات والتقارير الدولية أن بعض دول المتوسط تضم شبكات تنقل المهاجرين غير الشرعيين وشبكات تهريب الوقود،وتهريب السجائر وشبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة[1]،حيث تسعى هذه الجماعات الإجرامية المنظمة إلى إستغلال الإختلالات الأمنية والسياسية في بعض الدول وتستعملها كمنافذ أو محطات لتهريب الأسلحة والإتجار بها بطريقة غير شرعية مثل تهريب الأسلحة في ليبيا عبر الحدود الجزائرية من طرف الجماعات الإرهابية والإجرامية المنظمة،حيث تم حجز سنة 2016 حوالي307 قطعة سلاح (مسدسات،رشاشة) من طرف الوحدات العملياتية للجيش الشعبي الوطني[2].

- **الإتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية:**

يعد مجال الإتجار غير الشرعي بالمخدرات من بين ركائز التنظيم الإجرامي منذ القدم إذ فهو مصدر ربح وفائدة كبيرة لهذه التنظيمات الإجرامية، من جراء الربح السريع والوفير بطريقة شرعية إذ تشير الأرقام والإحصائيات أن الكميات المضبوطة في بلدان المتوسط خاصة المغرب العربي تنذر بتفاقم هذه التجارة وانعكاساتها على المجتمع حيث تم ضبط وحجز أزيد من 136128طن من المخدرات في الثلاثي الأخير

[1] نبيل بويبة ، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ،مذكرة ماجيستير ، تخصص دراسات مقارنة، جامعة الجزائر 3 ،2011 ، ص ص 30-31 .
[2] مجلة الجيش الوطني الشعبي، جانفي 2016 ، ط 630. ص. 20.

من السنة 2016 على مستوى الحدود الليبية الجزائرية وتوقيف أزيد من 1514 من تجار المخدرات أغلبهم من الجنسية المغاربية فالشريط المغربي للمتوسط يعد مصدر ومعبر لتجارة المخدرات في مقابل الجهة الشمالية للمتوسط، وبالضبط إسبانيا حسب ما أدلت به مصالح أمنية لحرس الحدود البرية البحرية الإسبانية[1]،فبغض النظر عن الارتفاع الكبير للكميات المضبوطة فإن هذا لا يمنع حجم الخطر الذي ينعكس على المجتمع جراء تلك السموم ويظهر ذلك من خلال السلوك العام للمجتمع ونتائج الظاهرة التي أجمع أغلب دول حوض المتوسط على إنعكاساته السلبية.

فالإتجار غير الشرعي بالمخدرات أصبح اليوم مصدرا مهما لدعم الشبكات والتنظيمات الإجرامية لمختلف اشكالها نظرا لسهولة الإتجار والأرباح المحققة وتداول فئات المجتمع على هذه السموم،ويضاف أيضا أن المخدرات اليوم اصبحت مصدرا من مصادر عائدات تبييض الاموال والجريمة المنظمة في دول العالم.

- **الإتجار غير الشرعي في النساء والأطفال :**

أين أخذت هذه التجارة غير المشروعة بعدا إنسانيا ودوليا كبيرا نظرا لتفاقمها واستغلالها حيزا جغرافيا واسعا في حوض المتوسط وإذ تستغل هذه الشبكات الإجرامية الأطفال والنساء في إطار الترويج للدعارة والإسترقاق الجنسي عن طريق شبكات التهريب الدولي خاصة في دول جنوب المتوسط التي تعاني من إنفلاتات أمنية وتدهور وتدني المعيشي والإقتصادي، والنزاعات والحروب الإقليمية والداخلية.

هذا ما نلاحظه اليوم في ارتفاع المهاجرين غير الشرعيين سوريين واستخدامهم وتوظيفهم في شبكات دعارة دولية بالإضافة إلى تفشي الأمراض المعدية كالسيدا وأمراض أخرى،كماتوجود أشكال أخرى للإجرام المنظم في المنطقة والتي يمكن حصرها في:

- دعم الجماعات الإرهابية الناشطة في حوض المتوسط .
- الهجرة غير الشرعية.

[1] نبيل بويبة ، مرجع سابق ، ص 34 .

المطلب الثالث:النّزاعات والصراعات الإقليمية:

يتميّز حوض البحر الأبيض المتوسط بعدة نزاعات وصراعات ذات طابع إقليمي أو داخلي يهدد الأمن والإستقرار في منطقة المتوسط من حيث نجد :

- **الصراع الإسرائيلي العربي :**

هي القضية التي مازالت تهدد المتوسط الى يومنا هذا والتي كانت بوادر ظهورها مع عقد إتفاقية **سايكس بيكو** 1916 ووعد بلفور 1917 مواصلة بإعلان دولة إسرائيل 1948،هذا الصراع الذي طال العالم العربي والإسرائيلي في سبيل الحفاظ على الدين والمقدسات الدينية الإسلامية الموروثة من جهة وسياسة الإسرائيلية المصرة على عمليات الدولية والإقليمية للسلام وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير من جهة اخرى، حيث صرح المصري **عمر موسى** "بأن مشكلة الشرق الأوسط بتداعياتها تمس الأمن المتوسط"[1].

حيث يعد ملف السلام في الشرق الأوسط من بين أهم الملفات الواجب التطرق لها وإيجاد حل لها كشرط اساسي لعملية إحلال السلام في العالم العربي وحوض المتوسط إلاّ أن ذلك وجب تكثف الجهود والمساهمة الدولية الفعالة في ظل الانحياز والدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لطرف الإسرائيلي وبعض الدول الأوروبية والتي تجمعها مصالح إستراتيجية وإيديولوجية منعت من الوصول إلى حل لإسترجاع الأراضي المحتلة الفلسطينية ومواصلة عمليات الاستيطان.

- **النزاع التركي اليوناني :**

حيث تعود جذور النزاع حوالي خمسة قرون من الزمن حول المياه الإقليمية في بحر **إيجا** وعلى جزر يونانية قريبة من السواحل التركية،حيث تبدأ تاريخ هذا النزاع في 1870 بعد توقيع تركيا وبريطانيا لإتفاقية،تمنح فيه الجزيرة لبريطانيا كهدية مقابل الجماعة البريطانية لتركيا من تقدم القوات الروسية لأراضيها، حيث عام 1974 قسمت اليونان إلى قسمين قسم جنوبي جمهوري وقسم شمالي تركي حيث

[1]Lycy ,dumas ,**les lieux de la méditerranée : présentation géographique,fondation pour les études des la depense national**, paris ,1992. P.21.

بدأت الصراعات على الأقاليم المنفصلة وبدأت منها المساعي الدولية إلى غاية انضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي سنة 2004 رغم ذلك لم تتوصل المساعي الدولية لحل متساوي للقضية القبرصية[1].

- **نزاع الصحراء الغربية :**

وهو من بين النزاعات القائمة في الحوض المتوسط وبالضبط المتوسط الغربي والذي يقوم على أساس مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير مصيره والإستقلال والإنفصال على المغرب وهو الحق الذي دعمته الجزائر ومختلف المنظمات الإقلمية والدولية – جامعة الدول العربية،منظمة الوحدة الإفريقية،الإتحادالإفريقي، هيئة الأمم المتحدة،أمّا إصدار الحكومة المغربية بفرض الحكم الذاتي على الشعب الصحراوي والإخلال بالالتزامات الدولية المبرمة أمام هذا النزاع العويص يبقى أمن المنطقة والحوض المتوسط مهددا نظرا لعدم الوصول غلى أية نتيجة أو حل يمكن الشعب الصحراوي من نيل حق تقرير مصيره وهذا ما خلف توتر في العلاقات المغربية – الجزائرية .

- **الأزمة اللبنانية :**

حيث تعد لبنان من بين الدول الأكبر مساحة في الشرق الاوسط حيث تقدر مساحتها 10452 كلم مربع ويصل عدد سكانها إلى 396050 سنة 2010 حيث يقابل البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية ويقابل سوريا شرقا وهو يضم ربع مجتمعه من الديانة المسيحية حيث تأسست دولة لبنان في عام 1947 بعدما مرت سنة 1941 بنزاعات المسلمين والمسيحيين أدت الى تقسيم لبنان شمالا للمسيحيين وجنوبا للمسلمين.

وبعد تدخل عصبة الأمم المتحدة سنة 1920 تم منح فرنسا حث إدارة لبنان لتعود النزاعات بعد 1975 بين الفئتين وفي سنة 1978 قامت إسرائيل باقتحام الأراضي[2] اللبنانية والقيام بجرائم واغتيالات الأمر الذي أدى غلى ضرورة تدخل القوات الأممية لإعادة السلام في المنطقة لتعود بعد ذلك النزاعات مع مقتل **الحريري** ،(رئيس لبناني السابق)، واحتدام الصراع و انقسام فصائل عقائدية بين مختلف الفئات

[1] طالب محمد علب قبرص ، 22 عاما من المبادرات والجولات الدبلوماسية القيمة، معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، دمشق، تشرين 1996 .ص. 38.

[2] خديجة بن قنة ،**الازمة البنانية** http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2006/11/21/%d8 **سياسيا دينيا طائفيا سبل** الخروج من الازمة : بتاريخ : 2017/02/18 ساعة 9:00 صباحا .

الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمرات دولية وإقليمية في سبيل الوصول إلى حل لهذا الصراع في منطقة الشرق الأوسط .

- **مشكلة الأقليات المهددة للأمن في المتوسط :**

والتي نجدها في بعض دول الشرق الأوسط وايران وتركيا وهي تخص فئة الأكراد التي تنادي بضرورة إقامة دولة مستقلة وكيان منفصل على هذه الدول والتي تلجأ إلى الأعمال التخريبية الإرهابية،التفجيرات،الإغتيالات،الإنقلابات في محاولة منها لقلب النظم وزعزعة الإستقرار السياسي والوصول إلى الهدف المنشود، بالإضافة إلى نزاعات أخرى متعلقة بحقول النفط والغاز المكتشف في منطقة الشرق الأوسط،والمتمثل في المشكلة المتعلقة بالنزاع حول مياه نهر الفرات بين كل من إسرائيل،الأردن،تركيا، سوريا والعراق و الثورات الشعبية في شمال أفريقيا في كل تونس ، ليبيا ، وكذا سوريا ومصر التي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم وانتشار عدم الإستقرار الأمني والسياسي كلها هي نزاعات داخلية وإقليمية أدت إلى انعكاسات على أمن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واستقراره .

المبحث الثالث : الهجرة غير الشرعية من منظور الأمننة:

المطلب الأول :مفهوم عملية الأمننة ضمن مدرسة كوبنهاجن :

يعد كل من أول ويفر "OleWaever "وباري بوزان"Barry Buzan " إضافة إلى ما جاء عنهما من إسهامات في مجالي الأمن الموسع وتعدد قطاعاته ،والأمن المجتمعي،فقد قدمت نظرية كوبنهاجن المفهوم الجديد الأمننة « Securitization »كنوع خاص من السياسة[1]. وبالتالي تم التحول بفضل إسهامات مدرسة كوبنهاجن من الأمن القومي أي أمن الدولة تحمل المسؤولية بدل الفرد إلى توسيع مفهوم الأمن حيث أصبح الفرد قضية سياسية ومن خلال الدراسات البنائية تزايدت النقاشات والدراسات الأمنية الموسعة[2].حيث يحتل النقاش حول الربط بين علاقة الأمن بالسياسة في مدرسة كوبنهاجن أهمية خاصة،ولعل كل ما هو إنتشار منطق إدارة المخاطر بحجة أن الممارسات تتمحور حول هذا المنطق

[1]SetenayYaganoglu,"Securitization**, Militarization And Gender In Turkey**", (Unpublished Masters Thesis, The Institute Of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006), P.18.17.

يمكن أن تعمل بطرق غير مرغوب فيها أو حتى في المعارضة المباشرة والمثل الديمقراطية من الحرية والمساواة[3].

- **مـفـهوم عـمليـة الأمنـنة .**

تعتبر نظرية الأمننة إضفاء الطابع الأمني « Securitization »،أكثر الإسهامات الفكرية التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن،في الدراسات الأمنية ،ظهرت لأول مرة في أعمال "أول وايفر" الذي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بقوله.،يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك وبأكثر دقة تشير فكرة الأمننة إلى البناء الإستطرادي للتهديد كما يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة [1]،وكما يعبر عن ذلك "أول ويفر" القضايا ذات الأهمية القوى لبقاء الدولة وشعبها "تتطلب تدابير إستثنائية [2] .

وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي وبعبارات " **جورغمونار**" هو الإنتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين شرعية معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد . ويرى أنصار نظرية **الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسين :**

الشرط الأول: يتعلق بالأمن وقبوله الواسع لدى الجمهور فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما، بحكومة برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى أو حتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل ،عبر الخطاب وكان له القبول الواسع لدى الجمهور ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة الشروط المساعدة والسياقات الخاصة تتضمن شكل فعل الخطاب ،موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بالتهديد.

---

[1] أحمد إيدابير ،"التعدية الاثنية والامن المجتمعي "رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية" غير منشورة،تخصص الدراسات الأمنية الإستراتيجية، الجزائر ،2011 م /1012م،ص 84

[2]Ole Wever, securitization and de –securitization ,cit .www.spriger .com/…/97836…p1.pdf.

أمّا الشرط الثاني: يرتبط بتحديد التهديدات الفعلية و العمل المستعجل ،فتقدم مسألة على أنها مسألة تهديد فعلي،ما يعني أنه حتى تقول أن عملية الأمننة هي ناجحة لابد من إتباع الخطوات التي لخصها لنا "**باري بوزان** "وآخرون فيما يلي:

"إذا لم نعالج هذه "المشكلة" فكل شيئ آخر سوف يكون في غير محله أو غير ذي معنى لأننا لن نكون موجودين أي أننا لن نكون أحرارا للتعامل معها وفق طريقتنا الخاصة ،وبالتالي تسمى هذه الخطوة الناجحة من الناحية النظرية بالتحرك نحو الأمننة[1] «Securitiztion move »ويعتمد الإستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة البقاء على طبيعة الفاعل للقضية بالإضافة إلى فهمه الخاص لما يعتبر تهديدا وجوديا وبهذا المعنى تظهر القراءة البنائية التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن للحركيات الأمنية وعليه "فالأمننة تعبر عن بناء إجتماعي تذاتاني"« Intersubjective Concept » [2].

وعموما ترتبط نظرية الأمننة بثلاث مفاهيم أساسية :

- **الأمن:**

طمأنينة النفس وزوال الخوف فهو بهذا المعنى مرتبط بالإنسان وأن أمن الإنسان أولى من أمن الدولة ومن خلال ذلك فان أي سياسية أمنية يجبان يكون الهدف منها هو تحقيق لمن الأفراد.

- **إدارة المخاطر:" Risk Management":**

إذا كانت الأمننة« Securitization » تسعى من أجل اعتبار أي قضية كتهديد وجودي حقيقي أي تحويلها من حيّز القضايا الأمنية،وهكذا يكون عبر عملية خطابية لغوية يتبناها ممثلو الدولة بغية إضفاء الصبغة الأمنية على القضية محل النقاش.فإن "إدارة المخاطر"كمفهوم يسعى لقياس وتقديم وتقليل خطورة التهديدات المحيطة بالبشر والدول ،وبذلك فهي تسعى كآلية لعدم تطور التهديد إلى تهديد وجودي

[1] سليم قسوم ،**"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية "** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الإستراتيجيا والمستقبليات ،الجزائر ،2010، ص .ص .121.120

[2] Taureck Rita**, Securitization theory and securitization studies, in Journal of International Relations and development** – 9 ,(2006),p56 . isavalibal online at: http// dx.doi. org/10.1057/palgrave .jird.180072.

حقيقي[1].ولعل ما يهم هنا أن إدارة المخاطر تشكل جزءا لا يتجزء من التدابير الأمنية هذا ما يتضح على سبيل المثال من خلال الخطاب الأمني الأمريكي فيما يخص الحرب على الإرهاب[2].

- **نزع النزاع**« Desecuritizatio » :

لمنطق الأمننة إلى الخروج من العالم الوجودي وتبني حالة استثنائية كوسيلة لصنع قرار من أجل التعامل مع التهديد،ما يطلق عليه بالأمن الوجودي في عالم خارج السياسية والقوانين المعتادة والأعراف التي ترتبط بالجهات الفاعلة، وبالتالي التعبير عن **المفهوم السلبي للأمن**، وذلك باتغاضي مجموعة أساسية من المواضيع ذات أهمية كبيرة وواسعة،وهذا مايعرقل القواعد الديمقراطية ،ولعل هذا ما يجعل الأمننة موضوعا سلبيا على حد تعبير" أول وايفير"،حيث ينظر غليها كفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية[3].

الـمطلب الثاني :نشـأة وتطور مفهوم الأمننة :

لقد استدعت نهاية الحرب الباردة نقاش واسع حول التهديدات الأمنية فقد فضّل العديد من المفكرين توسيع فكرة الأمن ليشمل قضايا جديدة الاقتصاد البيئة الهوية والجريمة العالمية بدلا من التركيز على التهديدات العسكرية كما كان عليه الأمر بالنسبة للتقليديين هذا التوسع نجم عنه ظهور ما يسمى بالأمننة « Securitization ».ويقول **ويفر** بهذا الخصوص أن مفهوم الأمننة سحب من الأنظمة المصرفية، حيث سحبت هذه الفكرة الذكية "الأمننة " والتي كانت تعني إدارة المخاطر من القروض العقارية،و حُوّل إلى العلاقات الدولية.

---

[1]أمينة قلعي ،خطاب الأمننة في العلاقات الأورو-مغاربية دراسة حالة الهجرة غير الشرعية " مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية العلاقات الدولية"، تخصص سياسية خارجية ،جامعة بومرداس،2014،ص.04.

[2]Rens Van Manster, "**Logics of Security : The Copenhagen School, Risk Management And The War On Terror"** (Work Paper, Unpublished, Political Science Publications, Faculty Of Social Science, University Of Southern Denmark, 2005).p. 8

[3]Edinfako**, strategies of desecuritization** ,"submitted to centraleuropean university department of International relation and European stadia"(In partial fulfillement of requirements for the degree of Master ofArts,Budapest,hungary ,2012),p.p.09.10.

إنّ نقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي « Speech acttheory » التي طورت من قبل **جون أوسن** 1992 الذي أظهر كيف لنا أن نقوم بأفعال الكلمات فنطق الأمن يعني الفعل[1]، إذ القضية قد تتحول إلى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي «Existential Threat » للكيان المرجع « **Referent Object**»

هذا التهديد من شأنه أن يعرض مبدأ تقرير المصير إلى الخطرو حتى بقاء الدولة ككل للخطر وتقدم القضية كتهديد وجودي في مفهوم الأمننة هذا يتطلب إجراءات إستثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية والطبيعية« **NORMAL POLITICAL PROCES** » لأن الطبيعة الخاصة للتهديدات تبرر إستخدام الإجراءات الإستثنائية فتصبح القضية مؤمننة عندما تأخذ أولوية مقارنة بالقضايا الأخرى،عليه من المهم أن نفهم أن الأمن هو ممارسة مرجعية «**Referentail**»ذاتية لأنهكما عبر عن ذلك بوزان بأنه ليس من الضروري حقيقة وجود تهديد لكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي لإضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسية العامة[2]، يكون عبر عملية خطابية لغوية حيث يلعب هذا الخطاب على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لمرجعية أمنية معينة ،سواء كانت فرد أو جماعة أو دولة أو هوية فالأمننة هي لغة العلاقات الدولية والدراسات الأمنية التي أعطت القدرة لتصميم هيكل تصويري باستخدام العناصر الأساسية في أي ممارسة أمنية مبنية في السياسية الدولية[3].

ومن كل هذا نقول أن الأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب« **speeche**» لتقديم شيء ما على أنه تهديد وجودي،وهي ليس كما عبرعنه« **Securitymoves** »أي حركات أمنية، بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة « **security issues** »،عندما يتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الإجراءات الإستثنائية لمحاربة التهديد.

---

[1] سميرة سليمان ،" **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية**" ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، غير منشورة ،تخصص إدارة دولية ،باتنة ،2010/2012،ص.19.

[2] عزيز نوري ،"**الواقع الأمني في منطقة المتوسط – دراسة الرؤى المتضاربة من قضيتي المتوسط** "، رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة ،2012،ص.163.

[3] George J. and Helen M, Hearing on **"Securitization of Assets: Problems and Solutions"** before the Subcommittee on Securities, Insurance, and Investment of the U.S. Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs,University of Connecticut School of Law-538,(7/10/2017).p.p.1.2.

ويتميز مفهوم الأمننة ببناء حجة بلاغية« **Rhetorical Argument** »،تروج للتهديد كمسألة بقاء، كما يجب أن تعطى أهمية للقضية قبل فوات الأوان،عليه فإنه قبل كل خطوة يتم الترجيح لإحتمالين:ماذا سيحدث أم نتخذ الإجراءات المناسبة ؟وماذا سيحدث إذا قمنا بذلك؟ ذلك بسبب نظرتهم الموسعة للأمن حيث يميزون بين خمس قطاعات للأمن:سياسي، إقتصادي، عسكري، بيئي، إجتماعي، وحضاري[1] وبالتالي تظهر كما سبق الذكر عملية الأمننة على أنها ممارسة تاذاتينية«inter subjuctive».

- **تأطير وتعريف المشكلة :**

إن النقطة الأساسية التي ترتكز عليها الأمننة هي نظرية اللغة«Languege theory» فالقضية تصبح مؤمنة عند نطق أو كتابته في سياق معين ما يشكل أمنا،حيث نطق الأمن نفسه هو الفعل،هذا الإعتماد على اللغة بشكل خاص للتحرك الأمني.إن الطريق إلى دراسة الأمننة هو دراسة الخطاب ،هذا الأخير الذي يهدف إلى التأثير في أكبر قدر ممكن من الجماهير ،عن طريق التلاعب بالأولويات والضرورة الملحة للتهديد الوجودي،وعلى اعتبار أن الأمننة تكمن في التحرر من الإجراءات وقواعد قانون الكلام[2]. وبالتالي ومن أجل الإجابة عن الأسئلة البحثية وكيف يصبح من الأهمية بمكان أن يركز على فعل الكلام"وهذا ما يطلق عليه تأطير وتعريف المشكلة"،كل من" **أول ويفر**" 1994و"**باري بوزان 1998**"،أريكسون وآخرين قدموا ماهية خاصة بفعل الكلام :في مجمله هو أن فعل الكلام يمكن تفسيره على أنه حجة بلاغية أين يقوم أي فاعل أو فاعلين بصياغة قضية بطريقة الأوامر الوطنية[3] .

المطلب الثالث:المصطلحات الأساسية لتحليل الخطاب "الأمني " وعلاقته بالهجرة غير الشرعية:

- **مفهوم فعل الكلام :**

لا يتضح مفهوم الفعل الكلامي إلاّ بالرجوع إلى الإطار المفاهيمي الذي تم ببحث الظاهرة في نطاقه،وهو ما يسمى نظرية الفعل " الأفعال الكلامية"،التي جاء فيها الفيلسوف أو ستن "L.Austen"،وطورها تلميذه سيرل "J.Searle"بإعطائها صيغتها النموذجية النهائية فقد تعمق أو ستن

[1]سميرة سليمان ،نفس المرجع السابق ،ص .20.19.

[2]EriskAsplund**, "Atow Level Approach To Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russi"**, (Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004), P.P.23.24.

[3]سميرة سليمان، مرجع سابق،ص 22.

في انجاز فلسفة دلالية تهتم تهتم بالمضامين والمقاصد التواصلية وتختلف عما جاء من علماء الدالة اللغويين وخصوصا البنيويين منهم.

فقد كان اوستن يلح على القيمة التداولية لعبارات لغوية كثيرة تستخدم في اللغة الإنجليزية وربما كل اللغات،والجديد الذي أتى وخالف به العلماء الكلاسكيين هو إدخاله لمفهوم " القصدية" في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة عرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب في إطار مفاهيمي مستوف للأبعاد التداولية للظاهرة ،والفعل الكلامي إذن يراد به الانجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة،وقد حاول **أستن** الفصل بينها عبر تصنيفها إلى[1]:

- أفعال الدالة :(على الحكم :التبرئة الحكم ،التقدير التحليل).
- أفعال الممارسة :(الانتخابات،التعيين ،الإستشارة ،الترشح).
- الأفعال السلوكية :ا(لاعتذار التهدئة ،التغزية ،الشكر).
- أفعال الوعد :(الرّهان ،التعهد ،الضمان).
- أفعال العرض (الإثبات ،التأكيد ،الوصف التعريف ،التأويل).

وبمجرد جمع كل هذه الكلمات يصبح لدينا نظرية الأفعال الكلامية،وإذ لم نعتبر هذه الأفعال الكلامية على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية وإنما هي فوق ذلك انجازات وأغراض تواصلية ترمي إلى صياغة أفعال ومواقف إجتماعية او مؤسساتية أو فردية بالكلمات والتأثير في المخاطب بحمله على فعل أو تركه أو دعوته إلى ذلك وبالتالي تصبح الغاية من كل نظرية الكلام هي تغيير العالم وصنع أحداثه والتأثير فيه .قضية التداولية هي إذن ايجاد القوانين الكلية للاستعمال الغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي ومن ثم يحق تسميتها علم الإستعمال اللغوي[2] .

[1]مسعود صحرواوي ، **عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الافعال الكلامية في التراث اللساني العربي** ،ط1، ،دار الطليعة للطباعة والنشر،لبنان، 2005م، ص- ص 10-11.

[2]عمر بلخير ،**نحو قراءة جديدة للتراث العربي الاسلامي ، بالوقوف على تداولية الافعال الكلامية** ،جامعة مولود معمري،قسم علم النفس كلية العلوم الانسانية 2013. ص.3.

وتظهر أهمية التداولية من خلال[1]:

- دراسة إستعمال اللغة التي تدرس البنية اللغوية ذاتها ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المفاهمية المختلفة أي باعتبارها كلاما محددا صادر من متكلم محدد موجه إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد.
- شرح كيفية جريان العمليات اللاإستدلالية في معالجة الملفوظات
- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي مع التواصل الحرفي المباشر.
- شرح أسباب فشل معالجة اللسانيات البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات[2].

السياق التاريخي للمفاهيم التداولية[3]:

الشكل رقم (02): يبين السياق التاريخي للمفاهيم التداولية.

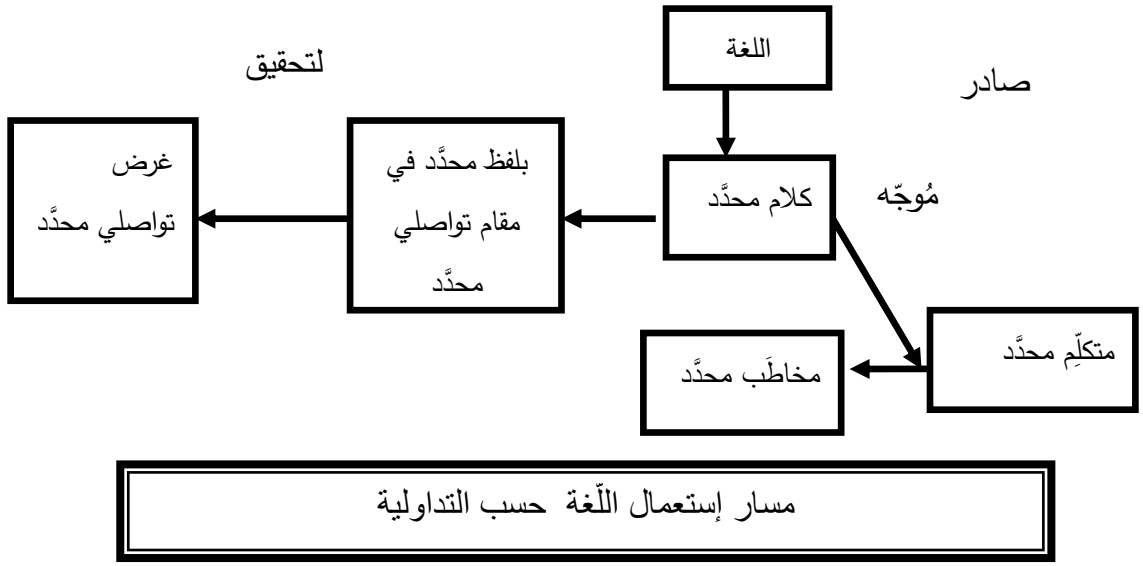

[1] مسعود صحراوي ، مرجع سابق ص.26.
[2] عمر بلخير ،نحو قراءة جديدة للتراث العربي الاسلامي ،بالوقوف على تداولية الأفعال الكلامية ، موقع الكتروني 2017/02/26www.ummto.dz/img/pdf./BELKHEIR. على الساعة 19:00 مساء.
[3] أمينة قلعي ، مرجع سابق ، ص .04.

- **علاقة الفعل الكلامي بالأمننة :**

إسقاط الفعل الكلامي على نظرية إضفاء الطابع الأمني " الأمننة[1]:

الشكل رقم (03): يبين إسقاط الفعل الكلامي على نظرية إضفاء الطابع الأمني

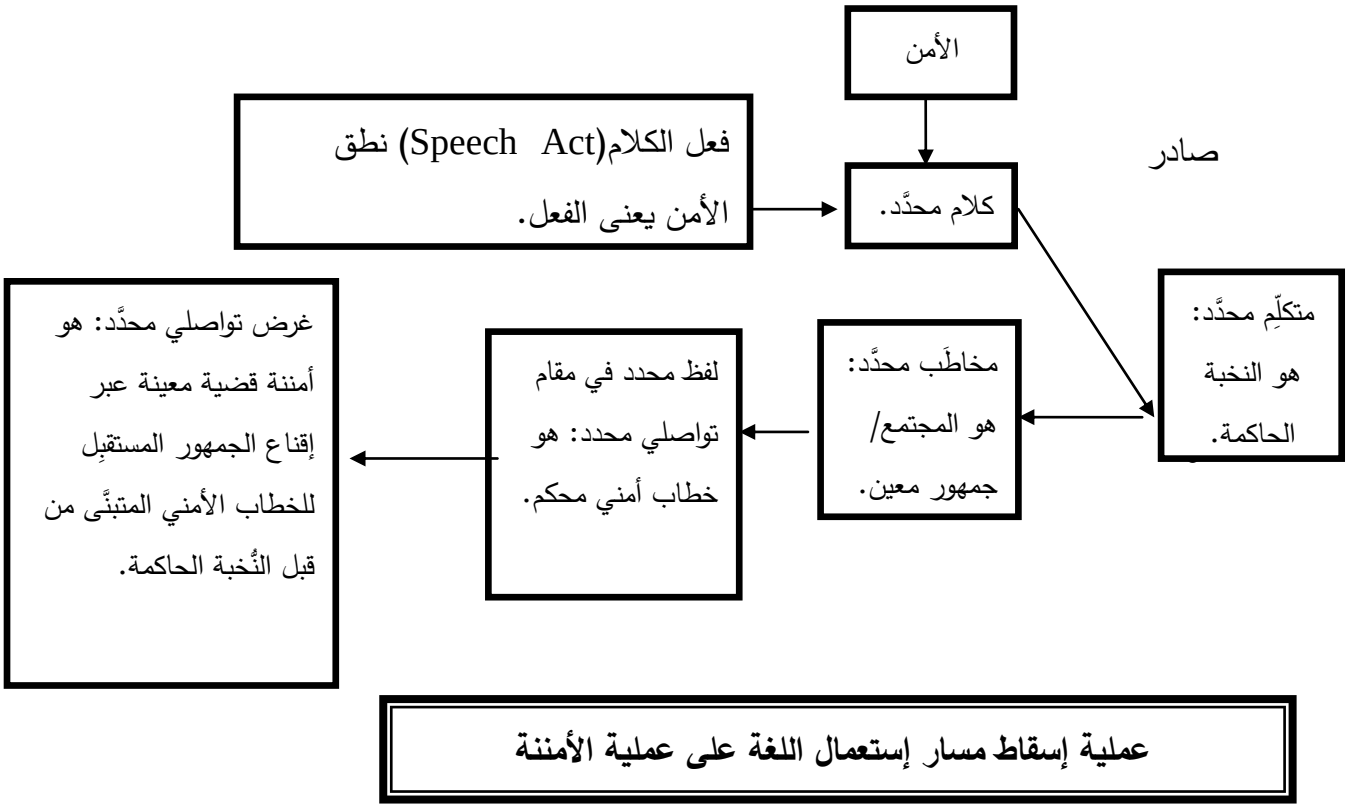

- **الخـــطـــاب :**

إن كل ملفوظ يندرج تحت نظام اللغة وقوانينها يعد نصا،أمّا إذا خرج ليندرج تحت السياقات الإجتماعية يسمى خطاب، فالخطاب يضطلع بمهمة توصيل الرسالة،ومن ثم فهو مغمور في الايدولوجيا، ومبالغ في خرق النظام بحثا عن المرجع، ذلك أن الخطاب لايتم إلا بين شخصين فما فوق لأن الكلام لا يتم إلا به،وان التواصل لا يتحقق إلا بوجود وقد أشار القاضي عبد الجبار إلى المخاطبة مفاعلة، ولا تستعمل إلا بين نفسين يصح لكل واحد منهما أن يخاطب ابتداء ويجيب صاحبه عن خطابه.

[1] أمينة قلعي ،**نفس المرجع السابق** ، ص .04.

- **تـحليل الخـطاب :**

إن وجود الخطاب ضمن المنظومة التواصلية يخضع لتشريح إنساني في فهم معانيه ومقاصده،وفي المفهوم والمقصود آليات تندرج ضمن معطى تحليل الخطاب هذه الآليات التي تندرج ضمن ما يسمى بتحليل الخطابات بل أكثر من ذلك،التحليل ليس نفسه حتى في جنس الخطابات نفسه.

وعليه يقول "**ميخائيل باختين** "أن دراسات الخطاب في حد ذاته بدون معرفة نحو أي شيء يتطلع خارجه هي في مثل عبثية دراسة عذاب أخلاقي بعيدا عن الواقع الذي يوجد مثبتا عليه والذي يحدده ويرصد أي تحليل للخطاب مجريات اللغة لأن أي تحليل للخطاب بالضرورة تحليل للغة في الإستعمال.لذلك لا يمكن أن نحصر في الوصف المجرد للأشكال الغوية بعيدا عن الأغراض والوظائف التي وضعت هذه الأشكال لتحقيقها بين الناس وإذا كان بعض اللسنيين مهتمين بتحديد الخصائص الشكلية للغة فإن محل الخطاب ملزم بالبحث في ما تستعمل تلك اللغة من أجله ،اذ يعتبر تحليل الخطاب كلاما ناطقا عن خطاب آخر " فهو فعل النطق، أو فاعليته تقول وتصوغ في نظام ما يريد المتحدث قوله " ويمكن أن نقول بأن تحليل الخطاب يعني تناول الظواهر التلفظية التالية[1] :

- الأمارات " « **INDICES**» ، وهي الدالة على المتكلم وكيفية إنـبجاسه في الخطاب.
- استكشاف هوية المخاطب.
- استكشاف موضوع الخطاب المرجع قضايا **REFERENT.**
- استكشاف مواقف المتكلم حيال خطابه الشخصي .
- استكشاف الأمارات الدالة على المكان والزمان.

[1] سعد بولنوار ،**آليات تحليل الخطاب في تفسير اضواء البيان المنطقي تحديد المفاهيم النظرية**، رسالة دكتوراه في اللغة العربية وادابها، غير مشنورة، تخصص ادب عربي ونقده 2012، ص72.

ومن كل هذا نفهم أن مصطلح تحليل الخطاب بوصفه عنوانا شاملا فهو منظومة متسقة من الإجراءات المنهجية،يمكن إرجاع جذوره إلى إزدهار إتجاهين كبيرين هما الإتجاه اللغوي في تحليل النصوص إذ بدأ الإهتمام ببحث علاقات النص على مستوى داخلي يتجاوز الجملة الواحدة وقد مارسه النقاد اللغويين الأمريكيون، والإتجاه البنيوي الذي تمثل في تحليلات المدرسة الفولكلورية الروسية بعد " **بروب**، ذلك فضلا عن إستثمار إمكانيات التحليل السيميولوجي إلى غيرها من النقدية المعاصرة[1].

- **مـكونـات عـملية الأمنـنـة :**

للأمننة ثلاث مكونات رئيسية :

- إدعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات إستثنائية .
- تبني الفعل المستعجل أو إعتماد الإجراءات الطارئة .
- التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتضررة من خلال إنتهاك القواعد.

ويضيف " **أول ويفر**" على ما جاء به "**باري بوزان** " أنه يمكن أن يكون هناك سيناريوهات مقلقة بما فيه الكفاية أن المسؤولية تترتب على الأمننة من أجل منع الأسوء.ومن هنا يمكن القول أن الأمننة ومن خلال تشكل الفعل الخطابي تتكون من ثلاث فواعل.

- **فـواعل الأمـننة :**

- **الكيـان المرجعي** :ويُرى كمهدد بشكل وجودي وله الحق في البقاء.
- **الفـواعل الأمنية**:المكلفة بأمننة القضية والتهديد .
- **الفواعل الوظيفيون**: الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن وتأخذ الفواعل الأمنية أشكال متعددة فقد تكون إرادات دول منظمات دولية كما هو مبين في الشكل أدناه بيروقراطيات دولية،مجتمع مدني.

[1] محمد مصابيح، **مفهوم النص و الخطاب**، نقلا عن الموقع الالكتروني لدار ناشري للنشر الالكتروني: بتاريخ 2017/03/12 ع سا 9:00 http://www.nashri.net/articlees/literatur-and art/4022-v15-4022.htmail

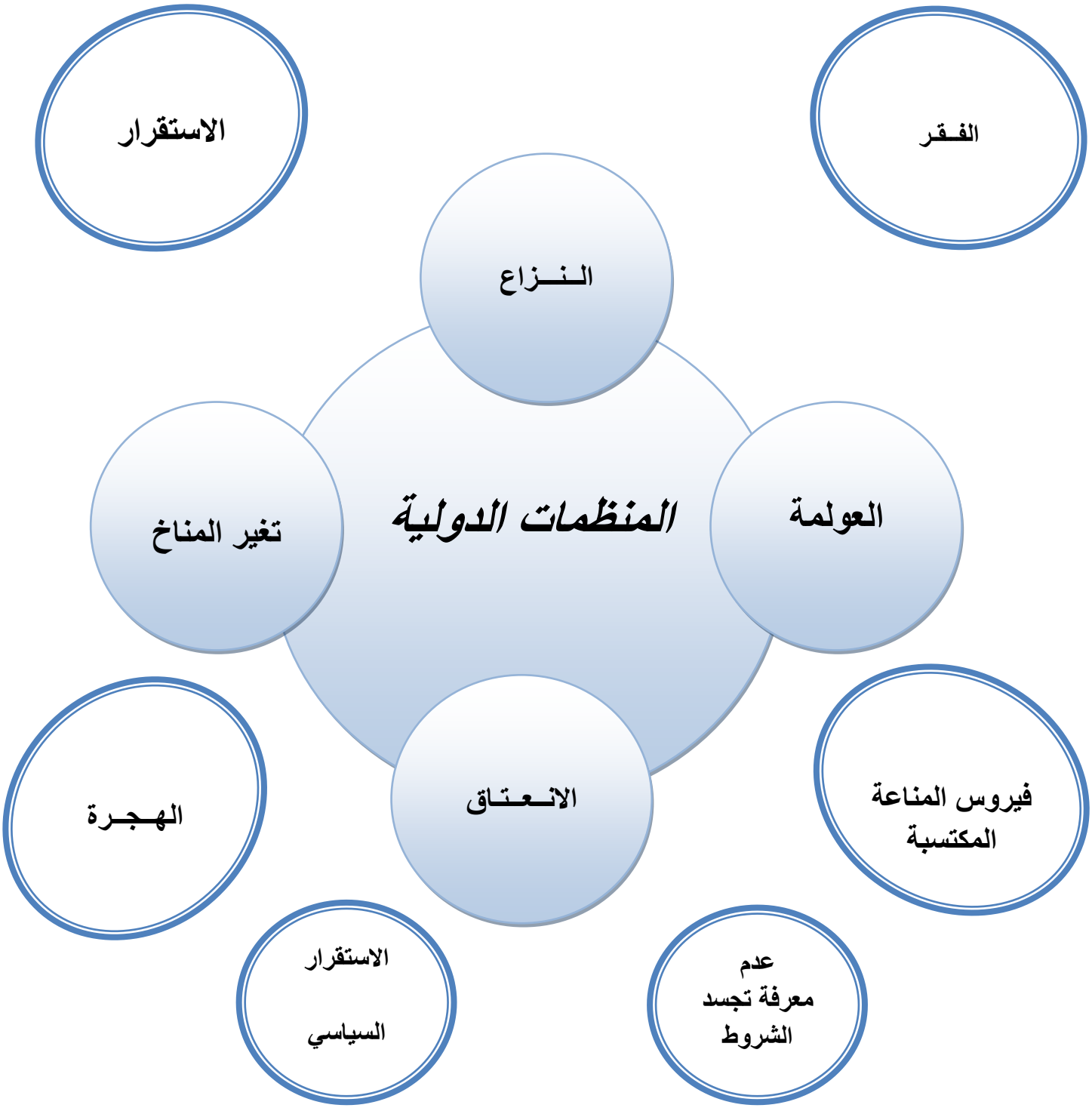

شكل (04) يوضح دور المنظمات والفواعل غير الأمنية في العديد من القضايا

[1] سميرة سلمان، **مرجع سابق**، ص. 22.

يمكن الملاحظة من الشكل أعلاه أن المنظمات الدولية فواعل أمنية تنشط في العديد من القضايا لإدخالها في أجندتها الأمنية كقضايا الفقر،تغيير المناخ، الهجرة، الأزمات الاقتصادية ،الصحة[1]،**بالإضافة إلى فعل الكلام** بحيث يعتبر هذا الأخير حسب ما جاء عن "**أوستن**" أنّه بعض التصريحات تفعل أكثر من مجرد وصف الواقع وعلى هذا النحو لا يمكن الحكم على صحته من خطئه،هذه التصريحات وجدت لأغراض محددة وبالتالي فهذه التصريحات تخضع للحقيقة.

وفي الكتاب المرجعي حول عملية الأمننة لكل من **باري بوزان** و**أول ويفر**و، اهتم كل منهم بربط عملية الأمننة بالسياسة العامة للحكومة : الأمن وكل ما هو أمني إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية الأخرى،ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل العادي أي المداولة بشان هذه القضايا على مستوى المؤسسات الرسمية الى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية والإعتيادية حيث يقومون بعدها بالربط بين **الأمننة و التسييس**،يمكن القول أن الأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعمليةالتسييس،بالنسبة لتصور التسييس،فهو يتعلق بإضفاء الطابع السياسي على قضايا عامة مجتمعية ،وتعتبر هذه القضايا التي تم تسييسها جزءا من السياسة العامة لدولة ما،ما يعنى أن الدولة مجبرة على التعامل معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات يشكل ذلك في مجمله وضع هذه القضايا ضمن الإطار العام للحكومة بإرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة[2] .

بالنسبة لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمنة فإن المهاجرين غير شرعين يقدمون بالنسبة للدول الأخرى كتهديد وجودي للدولة والمجتمع في آن واحد،وقضية الهجرة غير الشرعية تتحدى الفهم المؤسس بأن الأمننة تؤدي إلى تبني إجراءات أمنية تقليدية فهو يؤكد أنه في الوقت الذي يفتح مفهوم الأمننة مجال لإمكانية تحول القضايا من قضايا تقليدية " جامدة " إلى قضايا ذات طبيعية ديناميكية ، تدخل ضمن الأطر السياسية والمصالح السياسية ، وبالتالي تسمح باتخاذ تدابير غير تقليدي[3].

[1] سميرة سليمان ،مرجع سابق ،ص 21.
[2] عادل زقاغ ،**المعضلة الأمنيةخطاب الامنية والسياسة العامة** ، دفاتر السياسة والقانون ، ط5، جامعة باتنة، 2011، ص-ص 109-110.
[3] سميرة سلمان ، مرجع سابق، ص .ص120-121.

خلاصة:

إن فكرة الأمننة التي وضعت من قبل" أول ويفر" في أواخر الثمانينات والأمننة تحدث عندما ننقل القضية بنجاح وفق مسار تكون فيه مسيّسة في المرحلة الأولى على المؤسسة في نهاية المسار هكذا تحدث الأمننة عندما تستخدم الفواعل الأمنية لغة ترجمت بتهديد وجودي ، ما يعني وجود تهديد من قبل قضية معيّنة، وبالتالي تخرج القضية من عام السياسة الطبيعي ، الى الدفاع عن الكيان المرجعي ،وهكذا قد تكون الفواعل الأمنية شخصا او مجوعة بيروقراطية أو حكومات تستخدم فعل الخطاب الأمني لأمننة القضية حيث تعتبر منطقة المتوسط مسرحا لتهديدات امنية ولفواعل خاطبت تهديد الهجرة غير الشرعية والذي سنتطرق له من خلال الدراسة.

الـــفـــصـــل الـــثـــاني:

الـهجـــــرة غير الشرعـــــية

و

الـــمعـــالجة المتوسطية

تمهيد:

في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان الهجرة غير الشرعية والمعالجة المتوسطية سنحاول تسليط الضوء على مفهوم الهجرة كمفهوم عام وقانوني باعتباره الاصل ثم ننتقل لمفهوم الهجرة غير الشرعية من خلال عرض مختلف مراحل تطورها ومسسبباتها في منطقة المتوسط التي إستدعت ضرورة الوقوف أمام حلول ومعالجة متوسطية إنطلاقا من مبادئ التعاون والتنمية بين دول شمال المتوسط و لتشمل دول الجنوب من خلال تغير مسار المعالجة للشراكة التي جاءت بها وثيقة برشلونة الناصة على مبدئ الشراكة المتوسطية في سبيل التصدي لهذا التهديد غير آذاك لم يحقق النتائج المرجوة لتتجه الانظار المتوسطية لحوار (5+5) و شمل الحوار دول الشمال المتوسط وغربه والتي انتهت بفكرة فرنسية تدعو للاتحاد من أجل المتوسط .

الـمبحث الأول : مـفـهـوم الـهجـرة غـيـر الـشرعـية .

قبل التطرق إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية وتقديم تعاريف لهذه الظاهرة يجب علينا الوقوف أمام المفهوم الشامل للهجرة باعتبارها الأصل لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي عرفها الإنسان منذ وجوده وأقرتها الأعراف الدولية .

المطـــــلـــــب الأول:الـهجـــــــرة :

للهجرة لها معنيين لغة وإصطلاحا:

لـغـة: الصرم والقطع:من الهجرة يهجر الاسم منه **الهجرة** حيث يصف علماء اللغة هجر يهجر هجرا وهجرانا،أي بمعنى قطعهوصرمه الاسم الهجرة [1].كما تعرفه لغة بالخروج من الأرض إلى أرض أخرى هجر،هاجر،يهاجر[2].

إصطلاحا: تعني السعي إلى كسب الرزق والخروج من الأرض إلى أرض أخرى كالهجرة من القرية إلى المدينة بحيث يطلق اسم " **مهاجر**"« l'immigrant» على كل من يهاجر في اللغة الفصحى وهو الوافد والنازح منها على حد سواء، فيما تعني الهجرة السرية لهروب المواطن من موطنه باعتبار البلد الوافد إليه لا يتوافق أو لا يقبل شروط تنقل المهاجر بطريقة قانونية[3]. وبالتالي نكون أمام المفهوم أو المعنى الجديد لهذه الظاهرة ونقول بأن الهجرة السرية الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية،كماتعرف الهجرة حسب قسم السكان لهيئة الأمم المتحدة وبأن الظاهرة مرتبطة بالحيز الجغرافي وبالتالي عدم توازن الوحدات الجغرافية دولية واختلال استقرار الأفراد وتوزيعهم [4].

---

[1] العمراني الكدي، **فقه الأسرة المسلمة في المهاجر- هولندا نموذجا-** رسالة دكتوراه ، جامعة الدراسات وحدة ، 2003/2002، ص 13

[2] ابن المنظور لسان العرب ، معجم لغوي علمي ، يوسف خياط ، دراسات العرب، المجلد الثالث بيروت، دون ذكر السنة، ص 771.

[3] Immigrant ce qui veul s'installes dans un pays étranger,la rousse dictionnaire,Edition refondre libraire, parais 1979, P 211.

[4] صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجلة القضايا السكانية، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996 ، ص 23 .

فهذا التعريف يبين ويربط مفهوم الهجرة كظاهرة بالنمو الديمغرافي وعدم التوازن بين المناطق المختلفة للعالم، فهناك مناطق شمالية أو ساحلية تتميز بموارد ومناخات معتدلة ذات كثافة كبيرة في المقابل ذلك المناطق أخرى تفقد لتلك التي تميز الشمال مثال الجنوب أقل كثافة وبالتالي الهجرة هنا تؤدي إلى الإختلال في الإستقرار الجغرافي والفردي .

الــمــطــلــب الــثــانــي: الــهجــرة غــير الشرعــية :

هي إنتقال أفراد أو جماعة من السكان من مكان إلى أماكن أخرى بطرق سرية لمخالفة قانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، بحيث يعتبر بعض الباحثين بأن هذه الظاهرة تعد جريمة وآخرون إنتهاك للقانون بدون ضحايا[1].ومن جهة نظر أخرى تعكس سيطرت الدولة على تلك الشرعية بأمر نابع من القانون الدولي نظرا لما تعكسه هذه الظاهرة على آثار كثيرة لإقتصاد الدول وحتى لسيادتهم وهوياتهم لذلك تسعى هذه الحكومات إلى الحد منها وتقييدها،فالهجرة غير شرعية أو الهجرة السرية مصطلح يشير إلى الهجرة من بلد لى آخر بشكل خارج عن القانون المعمول به في البلد المقصود وبالتالي الدخول من دون تأشيرة.فقضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية إحتلت مساحة واسعة من إهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية منذ القدم.وهناك من يعرفهم بأنها تلك الفئة الوافدة من دولة إلى أخرى بحثا عن العمل بدون وثائق وتصاريح لازمة أو وثائق مزورة أو تصاريح دخول مؤقتة تجاوزت مدتها أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ويشار اليهم بأنهم فئة غير معروفة أو فئة غير شرعية في ذلك المجتمع،وبالتالي هذه المفاهيم يمكن نلمها في خمسة أشكال للمهاجرين غير الشرعيين.

- المهاجرين الوافدين مختلف وسائل مطارات سيارات شاحنات ممكن وسائل نقل بطريقة غير شرعية مختبئين.
- المهاجرون الطلبين للجوء ثم لا يغادرون عند رفض طلبهم.
- الوافدون بوثائق مزورة أو شراء وثائق من تلك البلد.

[1] أحمد رباحي ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،وموقف الشرعية الإسلامية محاضرة بكلية الحقوق، الشلف، دون سنة، ص 04.

– الدخول إلى إحدى الأقطاب في إطار تكتلات بعدها يتم التسلل إلى البلد القريب مثال (espace Changuen).

– المهاجرين العلميين أو الذين يرغبون في تلقي العلاج أو السياح[1].

كما تعتبر المفوضية الأوربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة وتشمل عدة أقاليم وتختلف من أقليم لآخر بطريقة غير شرعية برا، جوا أو بحرا باستخدام كل الأساليب والطرق غير القانونية أو القانونية بعد الإخلال بمبادئها، كما أعطى الاتحاد الأوربي تعريفا للمهاجر غير الشرعي" بأنه ذلك الشخص الذي يدخل إلى الإتحاد الأوربي دون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في إقليم الاتحاد بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم "[2].كما ذهب المجتمع الدولة لتعريف هذه الظاهرة عن طريق منظمات دول ية كالأمم المتحدة ببروتوكول منع تهريب المهاجرين بقرار الجمعية العامة 55/2 الملحق الثالث المجرم لهذه الظاهرة التي وجب عليها أن تستوفي الأركان الأساسية للجرم المادي والمعنوي حيث يتمثل الركن المادي في:

– تدبير الدخول غير المشروع لشخص أجنبي إلى دولة أو داخل الدولة أو الخروج أو البقاء كذلك،أما بالنسبة للركن المعنوي فالقصد الجنائي أو النية الإجرامية في تهريب المهاجرين أو الهجرة غير قانونية أساس بقيامها[3]. وبالتالي فالقانون أضاف الصبغة الإجرامية لكل مهاجر خالف الأعراف والقيود المرسمة في الدولة محل الهجرة بطريقة غير قانونية وفي إطار إتفاقيات دولية.

المبحث الثاني :مسببات الهجرة غير شرعية وتطورها:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط وتحديد معالمها ويجب التطرق الى تطور الظاهرة والأسباب والدوافع وتقصي مختلف العوامل الجاذبة والمحفزة التي تجعل المهاجر غير الشرعي مقتنعا بفكرة الإنتقال أو الهجرة ولو بطريقة غير شرعية بالإضافة إلى عوامل الطرد الدافعة للوطن الأصلي

---

[1] أحمد رباحي ،مرجع سابق، ص05.

[2] خديجة بتقة ، **السياسة الأمنية الأوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة الجزائر، 2014، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص ص34-35.

للمهاجرين كل هذا سنقول بعرضة من خلال لمحة تاريخية لتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا مختلف مسبباتها.

الـــــمـــــطـــــلـــــب الأول: تطور الهجرة غير الشرعية:

أولا: عرض كرونولوجي لتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تطور من خلال المنحى التاريخي إنطلاقامن إعتماد من مبدأ ترسيم الحدود بين الدول، واختلاف المصالح الإقتصادية والسياسية التي تفاقمت مع ظاهرة الهجرة حيث سنتطرق إلى مراحل الهجرة عموما في محطتين رئيسيتين :

1. التقسيم التاريخي الأول :

النصف الأول من القرن العشرين حيث ميزت هذه الفترة الرحلات الجديدة والإستكشافية خاصة نحو جنوب المتوسط والطابع العسكري السياسي في إطار البحث عن الموارد الانتاجية والتي صاحبها غزو جغرافي وإعادة رسم الحدود الجيواستراتيجية[1]،أما **النصف الثاني** من القرن العشرين وبالضبط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 بعدما أفرزت تغيرات ومستجدات سلبية جعلت بعض الدول الاوروبية تجد نفسها في ازمة ديمغرافية وإقتصادية[2].

هذا الشيء الذي دفع بها إلى ضرورة جلب اليد العاملة من دول جنوب المتوسط ولكن ذلك وفقا لظروف وشروط صارمة وبالتحديد دول المغرب العربي (تونس الجزائر،المغرب).هذا ما وضع حوض البحر المتوسط أمام حقيقة ظاهرة الهجرة التي شهدتها المنطقة في نهاية القرن العشرين وعادة رسم خريطة جديدة لهذه الظاهرة هذا ما سنقوم بإيجازه في ثلاثة مراحل اساسية للهجرة في حوض المتوسط .

---

[1] محمد راتول، مسعود زيان موسى ،**هجرة الكفاءات العلمية،هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي**، مداخلة لمتلقى وطني غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف 2011،ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 8 .

2. التقسيم التاريخي الثاني:

مراحل الهجرة في شمال المتوسط :

المرحلة الأولى قبل 1985:

حيث تميزت هذه المرحلة بتدفق المهاجرين من الجنوب نحو الشمال، في شكل تجمعات عائلية مع تبلور الوعي لدى هذه الفئة بمطالبة بالحقوق الفردية في هذه المجتمعات مما جعلها توافق على ذلك بالمقابل كانت الحكومات الشمالية غير فارضةلقيود صارمة للمهاجرين الأمر الذي حفزها بالالتحاق.

المرحلة الثانية 1985 إلى 1995:

بدأت بظهور صراعات داخلية نتيجة لتفاقم عدد المهاجرين واكتسابهم لمناصب الشغل وفي المقابل رفض أصحاب البلد الأصلي لهذه الفئة خاصة في فرنسا وبلجيكا[1]أين تمإغلاق مناجم الفحم سمة لتفاقم عدد المهاجرين وعلن الحدود وتوقيع الإتفاقية شنغن1995 بين كل من فرنسا،ألمانيا،لوكسومبورغ، وهولندا أمام انضمام إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء وإتخذت الهجرة بعدا آخر مع إصدار السلطات الإسبانية لإجراءات وقائية جد صارمة في إطار الإندماج الأوروبي كما تميزت هذه الفترة بإبرام إتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم[2]، والتي صادقت عليها أكثر من 9 دول من الجنوب والتي لم تحظى بموافقة دولية أوروبية.

المرحلة الثالثة : 1995 الى يومنا هذا :

حيث أخذت هذه المرحلة بعدا أمنيا أكثر من إنسانيا أين اتجهت الدول الأوروبية لتقييد قانون جديد للهجرة اتجاه التجمعات العائلية وترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتجريم هذه الظاهرة دوليا مع الدعوة إلى التدخل المتوسطي للحد من تدفق المهاجرين بطريقة غير شرعية من جنوب المتوسط، وبالتالي فإن السياسة الأوروبية أصبحت تنظر إلى الظاهرة بمنظور أمني مهدد للإقتصاد الأوروبي والمتوسط عموما[3].

---

[1] محمد راتول مسعود زيان موسى،مرجع سابق ص. 12.

[2] شنغن :معاهدة وقعتها خمس دول أوروبية، هي: ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، في 14 يونيو/حزيران 1985، وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى. وهي تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة أي منها وفي 2004 انضمت دول أخرى من أعضاء الإتحاد الأوروبي.

[3] محمد راتول ، موسى مسعود زيان، مرجع سابق، ص 13.

الــمطـــلب الـــثـــاني :مـــسـبـبات الـــهجرة غـــير الشرعـية :

لقد اختلف الباحثون في تحديد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية حيث ذهب كل من "**هربل**" و"**بوغ**" (HARBEL and BOUGHE) في نظرية الطرد والجذب أن عوامل المتحكمة في الهجرة تتمثل في:

عوامل الطرد: وهي مجموعة المظاهر السلبية الموجودة في بلد الأصل والمتمثلة أساسا في الاختلافات الدينية والسياسية والركود الاقتصادي والتذبذب الطبيعي.

عوامل الجذب: هي مجموعة الظواهر الموجودة في بلد الوصول كفرص العمل والظروف المعيشية الأفضل[1]،غير أن إجماع الباحثين حول دوافع وأسباب الهجرة يعود إلى تداخل عوامل مختلفة تمثل أساسا في العوامل الإقتصادية،الإجتماعية،السياسية،الثقافية،والتي سنقوم بتفصيلها كالآتي:

- **أسباب إقتصادية :**

إن تطور والإزهار الإقتصادي والتكنولوجي لدول الأوروبية، جعل منها محل أقطار ومحطة لعدد كبير من المهاجرين في مقابل التخلف النمو النسبي لإقتصاد في دول الجنوب جعل مواطنيها مجبرين على التخلي على إقليم الجنوب والبحث عن فرص الحياة المعيشية الأفضل وخلق فرص عمل ولو بطريقة غير شرعية، هذه المعادلة غير المتوازنة بين دول الجنوب المفتقدة للظروف الإقتصادية الملائمة ودول الشمال المزدهر.جعل ظاهرة الهجرة من الظواهر الأكثر إرتفاعا ما بين الضفتين وذلك نتيجة للبطالة التي أضحت من الظروف الإقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية حيث أثبتت التقارير والإحصائيات أن الدول العربية تمثل أعلى مستوى للبطالة في العالم[2]،حسب تقرير مجلس الوحدة الإقتصادية لجامعة الدول العربية الصادر في 2014، بالإضافة إلى إنخفاض الدخل الفردي لدى دول الجنوب والمستوى المعيشي وكذا غياب الإصلاحات الإقتصادية والتأثر بالعولمة والمفارقات الإقتصادية للدول الإفريقية سبب رئيسي لعدم التوازن الاقتصادي بين الشمال والجنوب والتوزيع غير العادل للثروة على المستوى الدولي والوطني الحافز الذي دفع بالمهاجرين لإستخدام المجرد غير الشرعية لمنفذ الوصول الأهداف المنشودة .

---

[1] عزيزه عبد الله النعيم، **الفقر الحضاري وارتباطه بالهجرة الداخلية**، مركز الدراسات العربية،ط1،بيروت ، 2009، ص77.

[2] عبد الحق عباس ، **الهجرة غير الشرعية ماهي وسبب نشأتها**، الموقع الالكتروني، http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1935، بتاريخ 2017/04/18 على الساعة:18:00

الأسباب الاجتماعية:

تعد الطبقية في المجتمعات الجنوبية من أهم ميزاتها فهناك الكثير من دول الجنوب تتميز بتفاوت الطبقي بين فئات مجتمعات نظرا لعدم تكافئ الإجتماعي والمعيشي من جهة والنقص الإقتصادي وتدهوره من جهةأخرى فالدوافع الإجتماعية التي تربط بصفة مباشرة بالعوامل الإقتصادية التي تخلفها البطالة والتدني المعيشي هذا ما ينعكس على الحياة الاجتماعية للأفراد وبالتالي فالهجرة هي السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الإجتماعية والنهوض المعيشي والظفر بحياة معيشية كريمة بالإضافة إلى البعد الديمغرافي والنمو المتزايد لدى دول الجنوب مقابل الطلب وقلة العرض كل هذه المشاكل الإجتماعية جعلت المهاجر يفكر في بدائل إجتماعية أخرى بالضفة الشمالية ولو بطريقة غير قانونية فالتناقض في طموحات وإشباع الحاجيات ذلك هو الصراع الداخلي التي تعيشه أغلب فئات المجتمعات الجنوبية مما جعلها تبحث دائما عن ذاتها في مجتمعات أخرى.

أسـباب سياسية:

حيث يعد العامل السياسي من أهم العوامل المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ففي نهاية القرن العشرين كانت دليل على ذلك إنطلاقا من حركة الهجرة الواسعة الفردية والجماعية [1]،وذلك بسبب التغيرات السياسية والحروب والنزاعات الإقليمية والدولية والداخلية التي عرفتها العديد من دول العالم فعدم الإستقرار والإنتهاكات الحقوقية والنزاعات المرتبطة بالإنتماءات العرقية والدينية من أهم الأسباب التي جعلت الهجرة سببا أو ذريعة للبحث عن الأمن والسلام الإضطراري أو اللجوء السياسي.حيث يشهد اليوم المتوسط موجة هجرة واسعة فيه من النزاعات والأزمات ذات المنطقة كالمغرب العربي والساحل الإفريقي مثال على ذلك مما أشارت إليه التقارير والإحصائيات الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية ونزوح اللاّجئين.

الأسباب البيئية والمناخية:

إن الحديث عن العوامل البيئية والمناخية يعني التطرق إلى كل العوامل الطرد المحفزة للهجرة بحيث يمكن الوصول الى معادلة لبيئة الأكثر إستقرارتكون أكثر جذبا للمهاجرين والعكس صحيح حيث يعد

[1] أمينة رباحي ،**تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون المتوسطي**، مداخلة غير منشورة بجامعة الجزائر3،2014،ص08.

التصحر وإنعدام المياه والمجاعة المرتبطة بالظروف الطبيعية والمناخية من حيث أهم الأسباب التي تدفع الإفريقيين اليوم للهجرة من مواطنهم .

والساحل الإفريقي اليوم يعاني من أزمة للأمن الغذائي لكن هذا ليس العامل الوحيد وتفشي الأوبئة والأمراض وحالة الصراعات والنّزاعات الداخلية في المنطقة شجعت على تأزم الأوضاع فقد وصلت معدلات سوء التغذية في أجزاء كبيرة من أفريقيا إلى مستويات مرتفعة مثل مالي والنيجر والصومال.فهذه نتائج الوخيمة إرتبطت كثيرا بالمتغيرات البيئية والمناخية جعلت الأفارقة يعزون وينزحون إلى مناطق أخرى بحثا عن الأمن الغذائي والمناخ المعتدل حفاظا على بقاء حياتهم[1].

فدول الساحل والدول المحاذية للمنطقة المغاربية تشهد تقلبات طبيعية قاسية كالتصحر،زحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها مناطق يسودها مناخ قاري تقل فيه النسبة المئوية لتساقط الأمطارمما دفع بالدول الأوروبية لتفعيل سياسة تعاون بيئي في المنطقة حتى لا يصبح العامل البيئي عاملا طاردا للهجرة اتجاهها[2].

[1] محمود الأشرم "**التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008م، ص175.

[2] حسين سوسن وجيمس مرويس، **الغذاء قبل التنمية**، المجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ص92.

المبحث الثالث : دروب ومسالك الهجرة غير الشرعية

لقد تعددت آراء المفكرين والباحثين حول نطاق ومسالك التي يلجأ إليها المهاجر غير الشرعي للوصول إلى الضفة الأوروبية حيث هناك من ذهب إلى تقسيمها إلى مسلكين شرق متوسط، وجنوب متوسط في المقابل يذهب آخرون إلى تحديد هذه المسارات إلى أربعة معايير رئيسية سنقوم بتفصيل ذلك في هذا المبحث.

الــــمـــــطـــــلب الأول: التقسيم الأول للمسار.

- **مســـــالـــك شـــــرق المتـــــوســـــط:**

حيث تكون لبنان نقطة لتجمع المهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي وبالضبط من الدول التالية الأردن سوريا، لبنان،العراق وأحيانا ينضم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان[1]،حيث يلقون بأشخاص وسطاء يرتبون لهم مستلزمات السفر،بحيث تكون مركز التجمع في منطقة البقاع اللبنانية وتبدأ الرحلة بعد الواحدة بمبلغ ألفي دولار[2]،وتكون هذه الجماعات في شكل أفواج تتراوح أعدادها من 10 إلى 12 شخصا تقوم بعبور الحدود السورية عن طريق طرق فرعية ليلتقوا بأفراد من سوريا، تقوم بضمان توصيلهم إلى الحدود التركية السورية، وبعد السير لمدة يومين أين يجدوا في انتظارهممهرب تركي يوصلهم إلى **أنطاكيا** بحافلات صغيرة .

بعد ذلك يتم نقلهم إلى أزمير التركية المقابلة إلى الشواطئ اليونانية،ليمتطوا القوارب المطاطية في شكل جماعات 25 إلى 40 شخص ليتسلّلون إلى جزيرة يونانية قريبة من الشواطئ التركية تدعى ساسموس[3]، بذلك تكون هذه الجزيرة محطة أو نقطة للوصول للأراضي الأوروبية في حين يمكن أن يغير المهاجر محطته من المنطقة التركية لدول أخرى كبلغاريا ورومانيا .وذلك انطلاقا من الحدود البحرية التركية (موانئ هذه الدول).

---

[1] محمد محمود السرياني،**هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط**، بحث لندوة عن الهجرة غير الشرعية ، دون طبعة ، دون دار نشر ، الرياض ، 2010 ص 05 .

[2] المرجعنفسه ، ص 06.

[3] المرجع نفسه، ص 08

مسلك جنوب المتوسط :

حيث تعد دول المغرب العربي منفذا أو محطة هامة عبر طرق ليبيا تونس، المغرب الجزائر وموريتانيا إتجاه جنوب المتوسطي،كما تتصف هذه المسالك بضمها المهاجرين من مصر والسودان وإفريقيا وجنوب الصحراء. بحيث يتم ترتيب إجراءات الهجرة غير شرعية إنطلاقا من مناطق عديدة في القارةالسمراء حيث أن الحدود الليبية من الغرب تكون نقطة هامة للوصول إلى سواحل صقلية،أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا[1]التي تستقطب أيضا المهاجرين من تونس فهي لا تبعد كثيرا على السواحل التونسية انطلاقا من سواحل مهدية أو من ميناء دحلق الوادي. فيما يخص الإجراءات غير الشرعية للهجرة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى منطقتين المنطقة الغربية انطلاقا من وهران عبر جبل طارق إلى الشواطئ الإسبانية أو إلى جزر الكناري من الناحية الشرقية إنطلاقا من عنابة إلى السواحل الإيطالية .

الــــمطـــلـــب الـــثـــاني :التقسيم الثاني للمسار:

حيث يتم تقسيم مسار الهجرة غير الشرعية إلى أربعة معابر رئيسية:

معبر دول المغرب العربي لتيارات المهاجرين أفريقيا إلى أوروبا:

حيث تعد مناطق جنوبالصحراء الكبرى من المناطق التي تشهد تزايدا كبيرا في عدد المهاجرين في الآونة الأخيرة مرورا بالبحر المتوسط والمحيط الأطلسي إلى الدول الأوروبية بوسائل نقل غير شرعية حيث يتوجه أغلبهم إلى إسبانيا بحرا حيث وصلتالإحصائيات سنة 2006 إلى أكثر من 27000لاجئ إلى جزر الكاناري عن طريق قوارب قديمة وقد وصل من هؤلاء 14500 إلى الأراضي الإيطالية بينما وصل أكثر من 1600 شخص إلى أراضي جزر مالطا .

[1] محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص 9.

معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق المتوسط وشرق أوروبا إلى غرب أوروبا:

حيث تعد تركيا محطة رئيسية للمهاجرين من أفغانستان وإيران والعراق وباكستان ودول آسياوية أخرى قاصدين دول أوروبية بحثا عن العمل كما تشير الإحصائيات أن عدد المهاجرين غيرالشرعيين اللذين قدموا على تركيا في إزدياد رهيب في الفترة 1997 /2001 وصل عددهم من 28000 إلى 92000 مهاجرا [1].

معبر مصر للمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا :

أين وجدت الحكومة المصرية توايدا في دخول العنصر النسوي إلى الأراضي المصرية من الدول الشرقية لأوروبا بمدة الزواج وتلك بوساطة غير شرعية مقابل مبالغ مالية،بالإضافة على بعض دول التي تطالب باللّجوء السياسي للدول الغربية عن طريق مصر مثلا السودان،الصومالاليمن،معبر ليبيا للمهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد المغربي ومصر والسودان إلى الدول الأوروبية .

معبر ليبيا للمهاجرين غير الشرعين من اتحاد المغاربي ومصر والسودان إلى دول أوربية:

حيث أصبحت ليبيا من أهم الدول المجاورة الأساسية للهجرة الأفريقية إلى دول الأوروبية وبالأخص السواحل الإيطالية حيث وصلت الإحصائيات أن عدد الوافدين عبر ليبيا إلى إيطاليا نحو مليون ونصف مهاجر[2]،معظم دول الشمال الإفريقي ودول أفريقية أخرى[3] .

---

[1] محمد محمود السرياني،مرجع سابق، ص 12.

[2] عزة الشيشني، **ندوة الهجرة غير الشرعية**، مداخلة بجامعة نايف، السعودية منشورة، الرياض، 2010، ص10.

[3] – المرجع نفسه، ص ص12–14.

الشكل رقم (02): خريطة تمثل دروب ومسالك الهجرة باتجاه أوربا

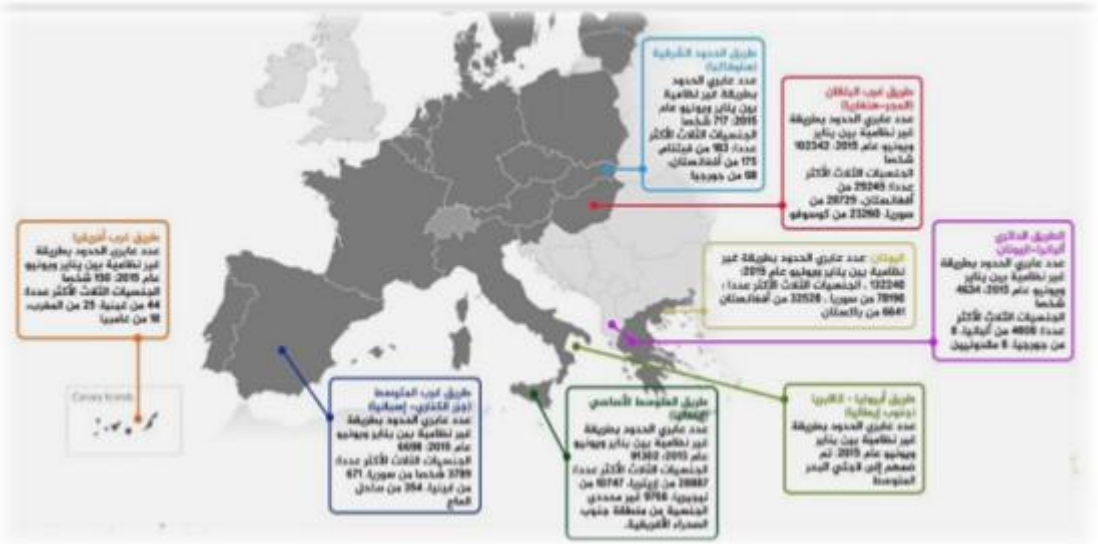

المصدر: فرونتكس الهيئة الأوروبية المكلفة بمراقبة الحدود نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/news .

من خلال هذه الخريطة نستنتج تقسيم جديد وضعته الهيئة الاوروبية لمراقبة الحدود بتقسيم مسالك الهجرة غير الشرعية في العالم الى ثمانية مسارات اتجاه القارة الاوروبية،و المتمثلة في طرق التالية :طريق غرب إفريقيا ،طريق غرب المتوسط (جزر الكناري–إسبانيا)،طريق المتوسط الأساسي (ايطاليا)،طريق ابيولياوكالابريا (جنوب ايطاليا)، طريق اليونان، طريق الدائري البانيا –اليونان ،طريق غرب البلقان (المجر بلغاريا)، طريق الحدود الشرقية(سلوفاكيا)، هذا و قد تراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين سنة 2015 حسب تقرير المنظمة مابين (150–102342) مهاجرا عبر هذه المسالك.

المبحث الثالث : المعالجة المتوسطية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

من خلال هذا المبحث الثالث للفصل الثاني تحت عنوان " المعالجة المتوسطية غير شرعية " سنحاول تسليط الضوء على مختلف أساليب المعالجة لدول المتوسط في مختلف مراحلها و التي تم التطرق فيها لظاهرة الهجرة و حتى منها غير الشرعية و فكرة الشراكة و الاتحاد في المتوسط.

المطلب الأول: التعاون في إطار مؤتمر الأمن و التعاون بالمتوسطCMCM :

تعد مشكلة الأمن في المتوسط من بين أهم المسائل التي تطرق إليها مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي مع نهاية السبعينات 1975 و التي توصلت من خلالها الدول الأوروبية إلى ضرورة تناول الأمن ومفهومه إنطلاقا من أوروبا للوصول إلى مناطق أخرى من المتوسط و بالتالي فالأمن الأوروبي مرتبط ارتباطا وتبعا بالأمن المتوسط[1]،هذا ما أقر به اجتماع " بلغراد" 1978 من خلال إنشاء لجنة المتوسط CSLE، في أعمال هذه اللجنة أين طلبت دول المتوسط المشاركة في أعمال الملتقى و تقديم مساهمات في جدول أعماله غير أن الدول الأوروبية رفضت طلبها باعتبارها مناطق تعاني اضطرابات سياسية و أمنية و التي ستكون عائقا أمام مساعي الوحدة الأوروبية هذا ما دفع دول العربية التوسط عن طريق الأمم المتحدة و اقتراح إنشاء مؤتمر تعاون و الأمن بالمتوسط " CSCM "[2].

هذا الطلب الذي حظي لموافقة رؤساء وزراء إيطاليا و إسبانيا في سبتمبر 1990 وقد برروا قبول هذا الطلب لإعتبارات جيوسياسية لدول العربية و كذا إقتصادية اجتماعية سياسية مع أخذ الحيطة و الحذر في التعامل مع هذه الدول خاصة في الجانب الأمني.غير أن هذا الطلب لم يحظى لموافقة عن دول أخرى : إنجلترا – ألمانيا – الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتوافق مصالحها الجيوسياسية و موافقة الطرف الإيطالي والإسباني على مشروع (CSCM)،حيث بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت مسارات الهجرة و أصبحت تدفق المهاجرين من الجنوب المتوسط إلى شماله في تزايد مستمراين أصبح المهاجر عامل أساسي في تحديد سياسة الأوروبية والدولية إلى جانب التطورات الإجتماعية الإقتصادية الثقافية و الدينية فالمواطن الأوروبي أصبح أكثر تخوفا من الماضي فالمهاجر الجنوبي يمثل

---

[1]–bichra khadar, **l'europ et la mediteranee** : geopolique de la proximite, Paris, 1995,p271.

[2]– Ibid .p272

له عائقا في مجتمعه خصوصا ما تعلق الأمر بالمهاجر المسلم و الذي يرغب في تحسين معيشته و ينافسه في المجتمع[1].

حيث يرجع سبب رفض بعض الدول إلى مشروع هذا المؤتمر إلى الحقوق و المطالب التي ستقدم من طرف الدول العربية أو الدول المنظمة لهذا المؤتمر بحرية تنقل مهاجريها في النطاق الأوروبي ومطالبتها كذلك بمساعدات اقتصادية و مالية نتيجة لتدهور الإقتصادي لبعض الدول العربية الأمر الذي جعل من فكرة التعاون "CMCM " فكرة شبه مستحيلة لدى بعض المسؤولين.حيث تعود فكرة المعالجة المتوسطية لظاهرة الهجرة إلى دورة الحوار التي كان مزعم إنعقادها في بداية 1992 بتونس،والتي تم تأجيلها لأسباب أمنية، سياسة تخص حرب الخليج و العشرية السوداء بالجزائر والانفلات و الحظر المفروض على ليبيا.ليتم إعادة النظر في هذا الحوار و الذي سمي بحوار (5+5) و التي شارك فيه الدول العشرة في 2001 ببرشلونة البرتغال، و انتهى بتحضير لأشغال اجتماع آخر في ونس سنة 2003 وتم التطرق فيه إلى مشكلة الهجرة الشرعية و الأمن في منطقة الأورمغاربية[2].

كما تم برمجة دورة بالجزائر في نوفمبر 2004 حيث تم فيه الوقوف امام مسائل مرتبطة بالعلاقات الإقتصادية و التوافق و الإندماج بين دول المغرب العربي و الهجرة و مسارتها في إطار التحركات البشرية كما تم التطرق في هذا المؤتمر لبعض القضايا ذات الصلة بالمسائل الأمنية العالقة في المتوسط كالإرهاب و الهجرة لسرية مع ضرورة سن ترسانة قانونية لتجريم هذه الأفعال و تعزيز التعاون الأورومغاربي و محاولة التوصل إلى إستراتجية ردعية و أمنية في سبيل مكافحة الاتجار البشري بالأطفال و النساء و إنشاء مراكز حجز في بلدان المصدر للمهاجرين[3].

---

[1]– **الاستراتجية الأوربية في البحر الابيض المتوسط:** حوار (5+5) إلى حوار شامل: مجلة الجيش، العدد 413 ديسمبر 1997، ص31.

[2]– المرجع نفسه، ص33.

[3]– فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد والعشرين** ، ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص83.

وبالتالي فالاعتبارات الأمنية شيء أساسي اعتمد علميا دول الأوربية في إطار فتح باب التعاون مع دول جنوب المصدرة حسبهم لمختلف التهديدات الأمنية : الإرهاب،الهجرة السرية،الإتجار بالأسلحة ولذلك ارتأت ضرورة فتح باب الحوار و التعاون لدول الجنوب المتوسط وأكثر من ذلك فتح باب الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة في جميع نواحي مع منح عامل الإستقرار الأمني الأولوية في سياسة تعاونها و شراكتها مع دول الجنوب المتوسط .

الـــمـــطـلب الـــثـــاني: الـــشراكة الأرو مـــــتوســطية:

- **مسار برشلونة" كإطار تمهيدي للشراكة " :**

يعد مسار " برشلونة "[1] منعرجا هاما في تحديد قضية العلاقات المتوسطية في حوض البحر الأبيض المتوسط وحتى القارة الأوربية فالتغيرات الدولية الإقليمية في المنطقة المتوسطية عجلت إلى إمتداد الحوار المتوسطي من روما مرسيليا إلى برشلونة وهذا ما أكده طرح فكرة الشرق الأوسط الكبير من جهة و فكرة الشراكة و التعاون في المتوسط من جهة أخرى هي كلها مقدمات لضرورة الخوض في العلاقات العربية الأوروبية و مستقبلها.

وقبل الولوج في تفاصيل هذا المؤتمر لأهم قراراته يجب علينا إعطاء مفهوم شامل للشراكة الأورومتوسطية: " و التي تعود جذروها إلى سنة 1994 و التي كانت محل طلب المفوضية الأوربية لإعداد بيان الاستراتيجي حول تعزيز السياسية المتوسطية للإتحاد الأوربي و إقامة شراكة أورومتوسطية لدفع سياسية الإتحاد الأوروبي نحو السلام و الإستقرار و الأمن و التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة "[2].

---

[1]– رتيبة برد، الحور الأورو متوسطي، من برشلونة على منتدى (5+5) رسالة ماجيستر غير مشنورة، تخصص علاقات دولية جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2009، ص 65.

[2]– المفوضية الأوروبية: واحدة من أهم مؤسسات الاتّحاد الأوربيّ الأربع ، تسهر على مصالح الجماعة الأوربيّة وعلى تطبيق المعاهدات فيها.

وحسب بيان المفوضية[1] فإن الشراكة الأورو متوسطية هي بلدان المشرق و المغرب و السواحل والهدف من ورائها إقامة إقليم أوروبي متوسطي يتضمن الشراكة الإقتصادية، الإجتماعية،السياسية الأمنية.

مضمون مسار برشلونة في إطار الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة الغير الشرعية من بين أخطر التهديدات الأمنية التي تهدد حوض المتوسط و التي تفطنت لها العديد من الدول و سارعت منذ ذلك إلى الوقوف أمام حلول من شأنها الحد من تفاقم هذه الظاهرة،حيث ماتت دعوة البرلمان الأوروبي في 1994، صريحة ومستعجلة في سبيل إيجاد حلول ومعالجة للظاهرة الهجرة في الحوض المتوسطي لو هذا ما أكدته اللجنة الوزارية السياسية المتوسطية يتكلف مسؤولين وزاريين يقومون بمتابعة المسائل ذات الأهمية و المتعلقة وبالاقتصاد الأمن البيئة حقوق المهاجرين ليتم عرض هاته الملفات على المنتدى الشراكة الأورو متوسطية المنعقد بالبرتغال قي نهاية 1994 تم الاجتماع الوزاري 1995 و التي تم غرضها بقمة برشلونة في للشراكة الأورو متوسطية[2]،حيث شاركت فيه 27 دولة متوسطية من دول عربية و أربع دول متوسطية غير عربية وهي(الجزائر، تونس،المغرب، مصر، لبنان، سوريا، قبرص، ماطا، فلسطين، سوريا، تركيا) إلى جانب (15) خمسة عشر دولة منها دول الإتحاد الأوروبي باستثناء ليبياوالتي يتم استدعائها نظرا لكونها تحت عقوبات دولية مفروضة هذا الاجتماع تم توثيقه اسم " وثيقة برشلونة 1995 "[3].

حيث جاء هذا المشرع ليجدد على مبادرات التعاون في حوض المتوسط و التي أتت في الأساس محل إتفاقيات من(1975-1977) التي تغيرت سنة 1992 لتتجه أهداف التعاون إلى بناء إقليم متوسطي في كتلة اقتصادية بدرجة الأولى و هذا مظهرا للأهداف الأساسية التي كانت محل اجتماع العديد من لمشاركين في المؤتمر و التي تمحورت أساسا في:

---

[1]- **برشلونة.**: مدينة إسبانية تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه جزيرة أيبيرياعلى شاطئ البحر المتوسطبين مصبي نهري يوبريغات وبيزيوس. تبعد 160 كم عن جبال البرانس تعد ثاني أكبر مدن إسبانيا بعد مدريد وعاصمة منطقة كتالونياومقاطعة برشلونة .يبلغ عدد سكانها حوالي 1.615.448 نسمة أما سكان المدينة بضواحيها فيتعدى الأربعة ملايين نسمة. أقيمت فيها الألعاب الأوليمبية عام 1992.

[2]- وداد غزلاني، **سياسات التعاونية من المجموعة الأوروبية و الدول المتوسطية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية**، مداخلة غير مشنورة، بجامعة قالمة، 2012، ص 08.

[3]- رتبة برد، مرجع سابق ، ص115.

- تعزيز التعاون الامني و الحوار السياسي من خلال حلق فضاء شترك للسلام و الأمن في المتوسط.
- بناء شراكة اقتصادية و مالية تحقق الازدهار و التنمية في المنطقة و هذا عن طريق محاولة إنشاء فضاء لتبادل الإقتصادي الحر.
- محاولة بناء علاقات شراكة إجتماعية،ثقافية،بيئية و مدنية ومحاولة توحيد المجتمعات المدنية وتكوين مجتمع مدني موحد يقوم على أساس التعاون الإنساني و إحترام حقوق الإنسان و الأفراد[1].

وبالرجوع إلى دوافع المؤدية لمسعى الشراكة من خلال مشروع برشلونة فهناك ثلاثة دوافع أساسية نلخصها فيما يلي:

- سقوط جدار برلين: فتح أبواب التوسع أمام الإتحاد في أوروبا الأمر الذي أقلق الجيران من جنوبي المتوسط دول تحول الإهتمام الإتحاد الأوروبي نحو الشرق قبل هذا المشروع اتجهت أوروبا إلى سياسية تعاون تنموي متوسطي ذو طابع مالي و تجاري.
- ولكن التغيرات الدولية مع منتصف السبعينات أفضت إلى ضرورة البحث عن ساعي جديدة لتوطيد العلاقات الأورومتوسطية و التي إنتهت بمشروع برشلونة و برئاسة الحكومة الإسبانية[2].
- بالإضافة إلى ضرورة الإتفاق للوضع الإقتصادي و الإجتماعي و الفردي في الضفة الجنوبية للمتوسط فلإحصائيات هي تلك الفترة أشارت إلى الدخل الفردي في الضفة الشمالية تجوز 20.000 دولار في مقابل لا تتجاوز الدخل الفردي لدى مواطن جنوب لمتوسط 2000 دولار وتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن معدلات النمو السكاني فالضفة الجنوبية سيتجاوز مثليه في الضفة الشمالية مع حلول عام 2015 وهذا ما يؤدي إلى إختلال في النمو المعيشي و بالتالي ازدياد موحد الهجرة و التي ستترتب عنها نتائج حمية وإقتصادية[3].

---

[1]– وداد غزلاني، مرجع سابق، ص9.

[2]– بشارة خضر، **أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 1995–2008**، تر: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 234.

[3]– المرجع نفسه، ص 235.

▪النتائج الإيجابية لمسار السلام في الشرق الأوسط ومؤتمر مدريد لمنعقد في 1991 و ما تلاهمن إتفاقيات أوسلو لحل النزاع (العربي/الإسرائيلي) و إجماع المشاركون عددهم 27 دولة منها إسرائيل سمح كذلك بتهيئة الجو لإنعقاد هذا المشروع وهذا باعتباره السند الوحيد المؤسس و الذي تقابلت فيه إسرائيل و الدول العربية على طاولة المشاركة المتوسطية.

حيث شغلت ظاهرة الهجرة محور رئيسيا في أشغال المؤتمر وهذا باعتبار مشروع برشلونة كان قائما على اساس التعاون الأمني باعتبار هذه الظاهرة من سلبيات الاحتلال الأمني في المنطقة إلى جانب جرائم منظمة أخرى فالشراكة الإقتصادية بين الدول المتوسطية من شانها أن تحسن المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و المعيشية في دول المصدر وبالتالي توفير فرص العمل و التقليل من البطالة محفزات لتبيت المهاجر غير الشرعي في وطنه حيث خصصت برنامج مالي من طرف " MEDA"[1]وقر هذا الخلاف ب4.6 مليار أرو للفترة الممتدة من(1999/1995)لتحقيق الأهداف الموجودة بالإضافة إلى برنامج مالي " MEDA2" للقترة (2006/2000).

أين تم الإشارة للهجرة الغير الشرعية في إعلان برشلونة في القسم الأخير المتعلق بالشراكة في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافي و الإنسانية مع التأكيد على الدور الذي تلعبه من طرف الدول في تكتل إتفاقيات ثنائية دون المساس بحقوق المهاجرين الشرعيين في ظل حقوق الانسان بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين. فالوثيقة ركزت على التعاون الأمني كسبيل لمعالجة الهجرة غير شرعية بر من إدراجها ضمن قسم الشراكة الإجتماعية و الثقافية والإنسانية وهذا من خلال قرارها "بتحسين التعاون بين الشرطة،القضاء،الجمارك،السلطات الإدارية وغيرها [2]. هذا من جهة و بخصوص تحريم هذه الظاهرة بالتعاون البوليسي و القضاء غير أنها لم تهمل جانب آخر وهو الجانب الوقائي من خلال التركيز على امكانية الوصول إلى إتفاقية متوسطية للهجة العامة".

وكتقييم شامل لمشروع برشلونة 1995 فإن الأهداف التي تأسس بموجبها هذا المشروع لم تظهر نتائجها كاملة ولم تكن فعالة بالقدر الكافي رغم تحقيق المشاركة الأوروبية كإطار تمهيدي في عملية الحوار و التعاون الثنائي المتعدد و لمشكل للشراكة التي جمعت شركاء مختلفين في الحفاظ على الحوار

---

[1]– المرجع نفسه، ص 240.

[2]– وداد عزلاني، مرجع سابق ،ص12.

رغم خالات التوتر الشديد في لعلاقات فيما بينها وتوقف المشاركة السياسية و الأمنية في ظل مبادئ المشروع.[1]

أما بالنسبة للشراكة الإقتصادية فإنها نال حصة الأسد و يدفع قوي نتيجة لتسهيلات التجاريةمن خلال إنشاء منطقة تجارة أورومتوسطية حرة بحلول 2010 ولكنها لم تطبق كليا في الواقع وبقيت حبرا على الورق، اما جتماعيا و ثقافيا تحققت نسبيا و عليه فإن إعلان برشلونة أظهر مؤشرات تمزج بين النجاح و الإخفاق حيث يجب الإنتباه إلى أن السياق الجيوبوليتيكي الجديد اليوم يتطلب منا حقن مسار شراكة متجددة ومبدعة[2] .

الــمطــلــب الــثــالث :الــشــراكة الأورو مغاربــية:

تجسيدا لمشروع برشلونة وعملا بقراراته قامت الدول المغاربية (الجزائر– تونس– المغرب) بإبرام مجموعة من الإتفاقيات المضمنة إلى الشراكة الفعالة بين الطرفين ففي فترة 7 سنوات تم توقيع ثلاثة إتفاقيات مستبعدين بذلك الجمهورية الليبية.وفي إطار محاربة ظاهرة الهجرة بما فيها ير الشرعية و التي اعتبرت من بين أهم مواضيع الحساسة في العلاقات الأورومتوسطية سنتطرق إلى المغرب العربي باعتباره محور رئيسي للاجئين و المهاجرين القادمين من دول الإفريقية و خاضت من منطقة البحيرات الكبرى،فالمملكة المغربية تعد مغبرا أساسي للمهاجرين اتجاه إسبانيا بالإضافة إلى تونس،الجزائ،و ليبيا التي تعد من أهم المنافذ الممررة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة[3].فكانت تونس السباقة لإبرام أولى الاتفاقيات من دول العربية و المغاربة حيث صادقت على هذه الاتفاقية في 17 جويلية 1995، ثم تليها المغرب في 26 فيفري 1996، في حين أن الجزائر تأخرت في إبرام الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي نظرا لتفرقا في الشراكة إلى غاية 22 أفريل 2002.

---

[1]– المرجع نفسه، ص13.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص 242.

[3]– المرجع نفسه، ص245.

الشراكة الأروتونسية:

تعد الشراكة الأورتونسية نموذجا فعالا في المتوسط و التي بدأت معالمها تتضح وتزدهر مع إنعقاد مؤتمر برشلونة حيث تمكنت من الإنضمام لمنظمة التجارة الدولية منذ 1990 و الإستفادة من المساعدات في إطار برنامج " **ميدا** " الذي قدم لها من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار خلف مناصب عمل واحتواء الهجرة و توطيد التجارة المتبدلة بين الطرفين[1]. حيث تضمنت الإتفاقية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والتونسي في إطار الشراكة (08) ثمانية أقسام تعالج كل قسم منها مجال تعاون معين: سياسي – أمني– اجتماعي.

الشراكة الأور مغربية:

حيث تم توقيع إتفاقية بين الإتحاد الأوروبي و المغرب 3 فيفري 1996، وهذا بعد ما وجدت هذه الإتفاقية ظروف عسيرة امت بموجبها المغرب بتقديم تنازلات لطرف الإسباني في مجال الصيد البحري،و الزراعة،وملف حقوق الإنسان و الهجرة وقد تضمن اتفاقية الشراكة عدة جوانب اقتصادية،مالية،ثقافية. وبخصوص الهجرة غير الشرعية فقد تمتد المغرب كبير لهذه الظاهرة و التي يطلق عليها اسم " **"زوارق الموت** " في هذا الصدد قامت لسلطات الإسبانية باتخاذإجراءاتاتجاه تدفق الرهيب للمهاجرين غير الشرعيين[2] حيث أثبتت الاحصائيات أن عدد المهاجرين غير الشرعيين اللذين عبروا الحدود البرية و الجوية الإسبانية حوالي 8000 إلى 10000 مهاجر غير شرعي، 85 % عبر المواد و المطارات و 15 % عبر مضيق جبل طارق.[3]

غير أن ذلك أجبر السلطات المغربية باتخاذ اجراءات و تدابير في سبيل محاربة هذه الظاهرة والمتاجرة بالبشر و الالقاء بهم في أغراض البحار حيث وافقت الاتحاد الأوروبي على منح المغرب عام 2008 في لوكسمبورغ وضعية متقدمة في علاقات مع مجموعة 27 عضوا واتي هذا الالتزام من قبل الإتحاد الأوروبي حول الوضع المتقدم دليل على الثقة في جهود المغرب فيما يخص الاصلاحات السياسية

---

[1]– فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات لأورو مغاربية** (1995–2010) رسالة ماجيستر غير منشورة، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص151.

[2]– فايزة ختو، مرجع سابق، ص152.

[3]– المرجع نفسه، ص141.

وتعزيز القانون و تصميم نظام عدالة و تجسيد الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التماسك الاجتماعي والمعيشي.

الشراكة الأورو جزائرية:

تعتبر الجزائر آخر دولة وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و التي جاءت بعد 10 سنوات من توقيع أول دولة مغاربية لاتفاق الشراكة وكانت مفاوضات " بروسكل " 19 ديسمبر 2001 قاعدة لتدوين محاور إعلان برشلونة و التي أبرمت وفقها رسميا اتفاقية الأولى في 22 أفريل 2002 " بفالنس " الإسبانية[1]. فالجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي تعد شريك استراتيجيا فعالا في منطقة المتوسط حيث يعد تعميق العلاقات بين الطرف الأوروبي و الجزائر له أسبب ودوافع و التي سنقوم بتلخيص في ثلاثة نقاط رئيسية:

– التموقع الاستراتيجي الذي تحظى به الجزائر في أفريقيا و الحوض المتوسط، كما أنها تحتل أكبر مساحة للبلدان المغاربية، وتحتل المرتبة الرابعة في الإحتياط للغاز الطبيعي في العالم بما يعادل 5% من الاحتياطي العالمي بالإضافة إلى موارد باطنية أخرى: البترول، الفوسفات،الحديد، الغاز(الصخري) فالجزائر تعد مصدر استثمار بالنسبة لكثي من دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي فالشراكة تعد انجازا هاما بالنسبة لها.[2]

– الدور الجيوسياسي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة المتوسطية، وتعدد امتدادها السياسية و الأمنية في المتوسط تبين أهمية هاته الأخيرة في تصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط.– التغيرات الجيو استراتيجية في المنطقة وارتباطها بتغير المصاحب لدول المغرب منها الجزائر أكد على ضرورة الشراكة في سبيل الحفاظ على الأمن في الجزائر و لمتوسط بالنسبة للشركاء الأوروبيين.[3]

حيث تضمنت الإتفاقية الشراكة في مجال السياسة من خلال المواد: 68/02 بالإضافة إلى حقوق الانسان الديمقراطية وملف الهجرة ببعديه الأمني السياسي و الاجتماعي.

---

[1]– المرجع نفسه، ص151.

[2]– فايزة ختو، مرجع سابق، ص152.

[3]– المرجع نفسه، ص153.

اما في مجال الاقتصاد فقد بذلت الجزائر و الشريك الأوروبي مجهودات في سبيل الوصول إلى إدراج الجزائر في منطقة التبادل الحر 2010.عن طريق تقديم مشاريع ودعم مالي واقتصادي واجتماعي. وتقديم تسهيلات جمركية وتنظيم حركة تنقل الأفراد و السلع، بغض النظر عن الشراكة الاجتماعية و الثقافية التعليمية ومن هنا سنقوم بتلخيص مضمون الاتفاقية في مجال الأمني و القضائي كمايلي:[1]

و التي نصت لها لمادة من (82) إلى (91) مادة:

- التعاون في مجال القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب.
- دعم المؤسسات الجزائرية لمواكبة التطورات القضائية الدولية في ظل احترام حقوق الانسان.
- مكافحة الاجرام المنظم وتبييض الأموال و المخدرات.
- تنقل الأشخاص و التأشيرة و قضية الهجرة بما فيها غير الشرعية.[2]

إجمالا لهاته الإتفاقيات المرتبطة بالملفات الإقتصادية و الهجرة و التي أولت لها الشراكة الأورو مغاربية اهتماما كبير من خلال تقديم برامج الدعم و عبر خلق مناصب الشغل و تطوير عمليات التكوين المهني ودعم المبادرات الفردية للشباب ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شأنه أن يحقق حجم تدفق المهاجرين الاحاد الأوروبي و يقلص فجوة بين التزايد السري من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية.

المطلب الرابع: سياسة حسن الجوار (حوار 5+5)

إن جملة الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المعتبرة التي جاء بها إعلان "برشلونة " وحقق من خلالها نجاح و استقرار على مستوى المنطقة من جهة وجمع شمل أطراف متنازعة وعلاقات متوترة لدول أعضاء المشاركة في مؤتمر برشلونة [3]، من جهة أخرى أدى إلى نتائج إيجابية نسبيا مقارنة

[1]– المرجع نفسه 154.

[2]– المرجع نفسه، ص155.

[3]هاني الشميطلي، "**أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 20 .مركز الدراسات الوحدة العربية .القاهرة ، ص. 154.

مع أهداف المسطرة في المشروع غير أن الإتحاد الأوروبي ورضاه إتجاه هذه النتائج كان جد ضئيل مما إستدعى ضرورة الاستنجاد بخط جديدة لاستكمال ساعي الشراكة الأورو متوسطية[1].

فمشروع " **حسن الجوار**" يعد استراتيجية جديدة بادرت بها دول الاتحاد الأوروبي اتجاه دول التي تجاوره وهذا استكمال لمساعي الشراكة، ويرجع تاريخ هذا المشروع غلى بدية الثمانينات وبمبادرة من الرئيس الفرنسي الاسبق "فرنسوا ميتران" خلال زيارته للمغرب في 1983، لعود إليها في 1986 لكل من الرئيس الوزراء لإيطالي " بكثينوكراكسي" و الإسباني " فاريال قونزالس" أين عرفت هذه الفكرة تجسيدا في الإجتماع التي تم عقده بمرسيليا في فيفري 1988 والذي عرف بجوار (3+3)

لأنه ضم (الجزائر،المغرب،تونس) من الضفة الجنوبية للمتوسط و (فرنسا، إيطاليا،اسبانيا) من الضفة الشمالية للمتوسط ليتطور تدريجيا إلى حوار (5+5) وذلك بانضمام كل من (ليبيا وموريتانيا) و (البرتغال و مالطا)[2].

تم التطرق إلى موضوع الهجرة غير الشرعية في الدورة الثالثة لحوار (5+5) و الذي كان مزعم انعقاده في 1992 بتونس غير أنه تعطل بسبب عدم مشاركة (فرنسا و إيطاليا و إسبانيا) لمشاركتهم في حرب الخليج الثانية 1991.

ليتم الدعوة لهذا الحوار (5+5) من جديد خلال اجتماع الدول العشرة ببلشبونة البرتغالية والمنتهي باجتماع تونس يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 و المتضمن ملف الهجرة السرية و الجمهور الأورو مغاربية في صد هذه الظاهرة.

حيث تم التطرق إلى العديد من القضايا و لتي سنلخصها كما يلي:

- العمل المشترك بي الدول المحيطة بالضفة الغربية للبحر المتوسط مع المراعاة الحدود البحرية يتعلق الامر بتنظيم دوريات مشتركة.
- التنسيق و التعاون الأمني و المعلوماتي و الذي تم بموجبه إنشاء مركز المعلومات و التفكير والتبادل لمكافحة الهجرة غير الشرعية و تنظيم انتقال الأفراد غبر الحدود عام 1992.

---

[1]- بشارة خضر، مرجع سابق، ص260.

[2]- المرجع نفسه، ص261.

- إنشاء مجموعة **تريفي** (TREVI) و التي تضم وزارات العدل و الداخلية و التي من شأنها استحداث منظومة قانونية موحدة لردع المهاجرين غير الشرعيين و التأكد من احترام حقوق الإنسان في التعامل معهم.

- مضاعفة الجمود بالتنسيق مع دول المغرب العربي في سبيل التصدي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية و ضرورة الاندماج المغاربي في منطقة المتوسط[1] .

أما في الدورة المنعقدة بالجزائر في 23 و 24 نوفمبر 2004 تم التركيز على ثلاثة نقاط أساسية هامة لاستقرار منطقة الغرب المتوسطي: و المتمثلة في[2]:

1. الأمن و الاستقرار في المنطقة المغاربية.
2. الاندماج المغاربي في المتوسط.
3. ملف الهجرة و تداعياتها على المتوسط.

بالإضافة إلى المداومة الأوروبية بتاريخ: 30 نوفمبر 2006 ببروكسل، إلى كل من المجلس والبرلمان الأوروبي المتضمنة أيضا مسألة الهجرة الشاملة و الإقتراب[3]،و التي تم فيها تدعيم مكافحة الهجرة السرية و القضاء على الاتجار بالأشخاص،و يعتبر حوار (5+5) من أهم الحوارث المتوسطية التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية لكونه يضم دول المتوسطية العلمية بها:(فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ومالطا) من الجانب الأوروبي(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا) من الضفة الجنوبية للمتوسط .

[1]– رتيبة برد، مرجع سابق، ص120.

[2]– بشارة خضر، مرجع سابق، ص262.

[3]–المرجع نفسه، ص158.

المطلب الخامس :مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

هي فكرة إقامة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بدلا من الاتحاد المتوسطي كما أطلعتها المرشح الرئاسي السابق، ورئيس الجمهورية السابق" نيكولا ساكوزي " على أعقاب المجتمع الذي قام به أثناء حملته الانتخابية في 07 فيفري 2007 في مدينة " تولون" الفرنسية وبعد فوز المترشح الرئاسي " نيكولا ساكوزي " بمقعد الرئاسة " بالاليزي" وشروعه في جولات زيارة لدول المغاربية [1]أعلن " ساركوزي" من مدينة طنجة بالمغرب في 23 أكتوبر 2007 على مشروعه الرامي إلى توحيد الإقليم المتوسطي في جميع المجالات الإقتصادية، السياسية، الأمنية، البيئية، وبالتالي دعم مبادئ إعلان برشلونة 1995[2].

ومن جهة ردود الأفعال الدولية سارعت دول جنوب المتوسط بترحيب لفكرة الفرنسية باستثناء تركيا بدافع رفض فرنسا انضمامها للإتحاد الأوروبي وبعض دول الشمالية لأوروبا كألمانيا التي عبرت عن الاهتمام الأوروبي بدول الجنوب المتوسطي في إطار الاتحاد و إهمال الإتحاد الأصلي الأوروبي وانقسام هذا الأخير و تفككه.كما كان الموقف الإسباني حذرا و متأنيا في الترحيب بفكرة الاتحاد المتوسطي واهتمام إعلان برشلونة الذي يعد منبع للشراكة المتوسطية[3].

هذه الردود المتوسطية المتباينة سارعت إلى عقد اجتماع روما الذي جاء تحت عنوان: " نداء روما للإتحاد من أجل المتوسط " في 20 ديسمبر 2007 ، بحضور الرئيس الفرنسي " ساركوزي" والرئيس الايطالي " برودي " و الرئيس الإسباني " ثاباتيرو" و الذي انتهى بصدور دعوة دول المتوسط لعقد قمة بباريس لوضع الأطر التنظيمية و القانونية " لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط"[4].وعلى إثر الإختلاف الفرنسي و الألماني حول "**الاتحاد المتوسطي**" كمشروع تم التوصل إلى حل وسطي في إجتماع ببروسكل 2008 أين تم الإتفاق بين "**ميركل**" و "**ساركوزي**" حول إعادة صياغة المشروع من "الإتحاد المتوسط" إلى الإتحاد من أجل المتوسط، والذي صودق عليه في إجتماع باريس 13 أفريل 2008 وتم ضبط أطره وأهدافه.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والأفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 28.

[2] –فايزة ختو، مرجع سابق ، ص176.

[3] – فايزة ختو، مرجع سابق ، ص157.

[4] – المرجع نفسه، ص179.

وبالرجوع للأهداف المسطرة في هذا المشروع فقد أكد "ساركوزي" أهمية الإتحاد من أجل المتوسط في إقامة تكامل اقتصادي، اجتماعي، ثقافي مع التركيز على مفاهيم الأمن الجديدة و المسببات المؤثرة فيه والتي نالت أولويات العمل لدى الرئيس الفرنسي في الهجرة، و التي بعد تسلمه كرسي الرئاسة استحدث وزارة جديدة " لشؤون الهجرة و الاندماج و الهوية الوطنية و التنمية التضامنية" بالإضافة إلى ملفات أخرى إقليمية متعلقة: بالإرهاب الدولي، التنمية، البيئية، الطاقة مكافحة الجريمة المنظمة، الصراعات الإقليمية،والشرق الأوسط.[1]

و بخصوص الخليفة الأمنية لهذا المشروع و التي تعد المحرك الرئيسي للإتحاد عن طريق تبني وزراء العدل و الداخلية الإتحاد الأوروبي " ميثاق الأوروبي للهجرة" في 2008 و الذي جاء لتوحيد البيانات الأوروبية في مجال الهجرة خوفا من التدفق غير الشرعي للمهاجرين من الضفة الجنوبية لمصاحب للتصديات الأمنية كالإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود لذلك تم اتخاذ إجراءات الانتقائية للهجرة.[2]

[1]– المرجع نفسه ، ص181.

[2]– المرجع نفسه، ص182.

خلاصة :

لذلك فالمعالجة المتوسطية لظاهرة الموجودة غير شرعية انطلقت على ضوء إعلان برشلونة 1995 والذي أكد على ضرورة الشراكة المتوسطية كسبيل لتعامل مع هذه الظاهرة استنادا على مبادئ التعاون والأمن المنصوص من خلال مؤتمر الأمن و التعاون بالمتوسط CMCM لتواصل سياستها المتوسطية ولكن بأسلوب جواري تكاملي هذا ما جاء به حوار (5+5) و تعميق العلاقات المتوسطية بين ضفي الشمال و الجنوب المتوسطي لتعود فكرة الاتحاد بمبادرة فرنسية و موافقة ألمانية تحت عنوان " الاتحاد من أجل المتوسط " هي كلها أساليب معالجة لجأت إليها دول المتوسط في سبيل التنمية و التوافق الاقتصادي و الأمني السياسي مركزين على ملف الهجرة كأداة لتحقيق الهدف المتوسطي.

الـــخـــاتـــمـــة

الـــــخاتـــمـــة:

من خلال ما تم التطرق إليه في دراستنا حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر و تداعياتها على أمن المتوسط، فإن الجزائر و باعتبارها دولة من دول المتوسط عاشت و عايشت هذه الظاهرة منذ فترة بمختلف فئات المجتمع و الجنسيات كمقصدا للإستقرار أو كنقطة عبور لضفاف الأوروبية سمح لها الخوض في غمار الظاهرة ومسبباتها هذا ما جعلها تدق ناقوس الخطر بتفاقم التدفق غير الشرعي للمهاجرين المصاحب لتهديدات أمنية خطيرة فاقت الجرائم الكلاسيكية، لتصل لحد اختراق المعالم الحدودية الدولية وفي إطار منظم مما خلف إنعكاسات على المنظومة الأمنية الداخلية امتدت تأثيراتها لدول الجوار أو أبعد من ذلك لإقليم المتوسط .

و انطلاقا من هذه التحديات أصبحت الدول المتوسطية تسعى إلى ايقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين رغم أن نفس الظاهرة ألا و هي الهجرة لم تكن توصف بغير الشرعية في فترات سابقة و ذلك لأنها كانت ظاهرة ترتبط بإعادة اعمار القارة الأوروبية و توفير اليد العاملة الرخيصة و كذا الحديث الفئة التي تقبل بالأعمال الشاقة و الخطيرة ، لتصبح في الفترة الأخيرة تهديدا لأمن نفس المنطقة التي كانت ترحب بنفس الظاهرة في فترة لم تكن بالبعيدة . في حين أنها مازالت تحفز على الهجرة لكن بمواصفات و شروط أخرى.

و سعيا منها لاستنزاف ثروات الدول الجنوبية للمتوسط من خلال هجرة الأدمغة اللذين تكلفت دولهم بتدريسهم و الإنفاق عليهم لتتمتع الدول الشمالية للحوض بخبراتهم مع توفير الظروف الملائمة لضمان بقائهم ، و كذا وضع الاستراتيجيات اللازمة التي تضمن التقليل او الحد من توافد باقي الفئات من المهاجرين غير الشرعيين التي لا تحبذ أوروبا الغربية دخولهم إليها و على هذا الأساس و ضعت أوروبا العديد من الاستراتيجيات الأمنية بالاشتراك مع دول الدافعة التي تعتبر بالدرجة الأولى مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين هذا من خلال تفعيل سياسة التعاون و المكافحة المشتركة في سبيل تحقيق الأمن الجماعي وإقتناع دول شمال المتوسط بضرورة تحقيق أمنها المرتبط بأمن حدودها الخارجية، فالجزائر باعتبارها دولة من المتوسط استطاعت من خلال إستراتجيتها التوصل للحلول جذرية من شأنها أن تقلل من حجم الهجرة غير الشرعية التي تعد محدد رئيسي للأمن في المتوسط هذا ما يتجلى لنا من خلال للإستنتاجات العامة للدراسة:

الـــخـــاتـــمـــة

أولا: تعد الهجرة غير الشرعية من بين اخطر التحديات الأمنية التي تهدد منطقة المتوسط نتيجة لتغيرات الدولية التي أفرزتها الحرب الباردة واتجاه مفهوم الأمن وتهديداته في المنطقة من طابعه العسكري المسلح لطابع التهديد الحديث المصاحب لجرائم منظمة.

ثانيا: استطاعت دول المتوسط الوقوف أمام مبادرات لمعالجة الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني انطلاقا من المبررات الإجتماعيةة الإنساني، ومبدأ التعاون و الشراكة المتوسطية عبر كل مراحلها مع دول المصدرة غير آنذاك لم يحد من تدفقات المهاجرين اتجاهها مما جعلها تعيد لنظر في هذه المعادلة وتركز جهوده على الضفة الجنوبية للمتوسط كحزام أمني متقدم لهذه الفئة المهاجرة .

ثالثا: تمكنت الحكومة الجزائرية معالجة الهجرة غير الشرعية بطريقة نسبية من خلال الإستراتيجية المتبناة من طرفها غير أن ذلك لا يكفي في ظل التطورات الجيوبوليتكية التي تفرضها المنطقة وفي ظل الأرقام و الإحصائيات الأخيرة بعدما ما كان الخطر الهجرة يقتصر على المواطنيين الجزائريين و بنسبة أقل الأجانب إتجاه أوروبا ، فالموجة المهاجريين الأفارقة و السوريين في الجزائر التي بلغت 55 ألف مهاجرا سنة 2015 حسب التصريح المقدم من طرف رئيسة الهلال الأحمر الجزائري **(سعيد بن حبيليس)** بجريدة النهار فرضت ضرورة إعادة النظر في الآليات في سبيل تخفيف حدة التدفق بالجزائر كمستقر او كنقطة عبور في المتوسط وهذا بالإعتماد على :

- سن الحكومة الجزائرية قوانين و مراسيم تنظم دخول و خروج و إقامة هذه الفئات المهاجرة في ظل الظروف الإنسانية التي تعاني منها، مع متابعة حجم التواجد الفعلي لها داخل التراب الوطني.
- السعي لدمج هذه الفئات في المجتمع كحل جذري عن طريق مؤسسات إجتماعية ثقافية للتقليل من مختلف الآفات و الظواهر الإجتماعية الدخيلة على مجتمعنا كالتسول،الأمراض المعدية .

الـــخـــاتـــمـــة

- كما يمكن للحكومة الجزائرية الإستفادة من هذه الفئات في دعم المجال الإقتصادي باليد العاملة ولكن وفقا لمراسيم وإتفاقيات إقليمية ووطنية بصياغة عقود تشغيل مقننة لهذه الفئات المهاجرة كخطوة لإمتصاص الخسائر الناجمة عن التدفق غير الشرعي للأفارقة والسوريين.

.

قـــــائـــــمـــــة

الـــــمـــــراجـــــع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا : المصادر

القرآن الكريم :

1. **القران الكريم ، سورة النحل ، الآية 122.**
2. **القرآن الكريم ، سورة النور ، الآية 55.**
3. **القرآن الكريم ـ سورة النساء ، الآية 83.**

ثانيا : دوائر المعارف، القواميس والمعاجم:

1. ابن المنظور.**لسان العرب** .دار الحديث . ط1،القاهرة ، 2003.
2. ابن المنظور لسان العرب ، معجم لغوي علمي ، يوسف خياط ، دراسات العرب، المجلد الثالث بيروت، دون ذكر السنة.

ثانيا: الكتب:

(01)شكل الكتب العاديّة:

1. النجار، فريد **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد والعشرين** ، ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
2. السرياني ،حمد محمود .**هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط**، بحث لندوة عن الهجرة غير الشرعية ، دون طبعة ، دون دار نشر ، الرياض ، 2010.
3. المخادمي، عبد القادر رزيق . **الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والأفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
4. جون بيليس وسيتف سميث :**عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، مركز الأبحاث الإمارات العربية المتحدة، دبي ، 2004.
5. عبد الرزاق عادل .**دور منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في افريقيا (1963-1993)** ،دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2003 .
6. ماجد ،إبراهيم علي .**قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**. مطابع تجارية ، القاهرة، 1993.

(02)كتب صدرت في شكل سلسلة:

1. الدسوقس ،ابراهيم . **القضايا الإستراتيجية والأمة حوض البحر المتوسط** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، 1994.
2. صحرواوي ،مسعود . **عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الافعال الكلامية في التراث اللساني العربي** .ط1 ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،لبنان، 2005
3. عبد الله النعيم، عزيزه. **الفقر الحضاري وارتباطه بالهجرة الداخلية**، مركز الدراسات العربية، ط1،بيروت ، 2009،
4. محمود الأشرم "**التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**" ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008.
5. بشارة ،خضر. **أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، 1995-2008**. سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

1-كتب تحوي مقالات:

ثالثا: تقارير:

1. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجلة القضايا السكانية، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1996 .
2. فارج، فيليب . الهجرة المتوسطية : تقرير عام 2005 حالة الجزائر : ترجمة أنور مغيث و شريف يونس، المفوضية الاوروبية برنامج ميدا، معهد الجامعة الأوروبي، 2007.

خامسا: وثـائق:

1. **الإستراتجية الأوربية في البحر الابيض المتوسط:** حوار (5+5) إلى حوار شامل: مجلة الجيش، العدد 413 ديسمبر 1997
2. تصريح أدلى به المدير العام السابق للامن الوطني : علي التونسي لجريدة la tribune، الصادرة بتاريخ 2008/07/09
3. مقابلة علمية مع السيدة: حكيمة بطوبال بمقر عملها ،يوم 2017/05/2،ع سا 11:00.
4. مقابلة علمية مع السيدة: فريدة بختي ،بمقر عملها،يوم 2017/05/02،ع سا 13:00 .
5. مقابلة علمية أجريت مع مسؤول أمني، بمقر عمله بالجزائر يوم 15 افريل 2017، على الساعة 10:00 صباحا.

6. التوزيع السكاني و التحضير و الهجرة الداخلية "، أنظر: المؤتمر الدولي للسكان ،القاهرة 1994.
7. مجلة الجيش الوطني الشعبي، جانفي 2016 ، ط 630.
8. تصريح أدلى به أحد المحللين الأمنيين للشرطة الجزائرية ، فيفري 2017 في إجتماع شرطة الوسط الجزائر.
9. الأمر رقم 76-80 من القانون 98-05 المؤرخ في 1998/06/27، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 1976/10/23.
10. القانون رقم 09-01 المؤرخ في 08 مارس 2009 ،المعدل و المتمم للأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ،العدد 15 ، الصادر في 08 مارس 2009.
11. القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر و اقامتهم و تنقلهم بها، الجريدة الرسمية، ع36، الصادرة بتاريخ 02 يونيو 2008.

سادسا: مقالات ودوريّات:

1. الشميطلي هاني ، "**أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 20 .مركز الدراسات الوحدة العربية .القاهرة .
2. أحمد يحي، عمر. الهجرة غير الشرعية و إثرها على الأمن الأوروبي المعاصر- دراسة حالة - مجلة الافريقية للعلوم السياسية، الجزائر،2015 . على الموقع الالكتروني:
3. http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2016-10-29-15-07-09/739-imiclandi(13:00) (2017/02/06)

4. بلخير،عمر .**نحو قراءة جديدة للتراث العربي الاسلامي ، بالوقوف على تداولية الافعال الكلامية** ،جامعة مولود معمري،قسم علم النفس كلية العلوم الانسانية 2013.
5. حافظ مصطفى سحر ، **الهجرة غير الشرعية المفهوم و المواجهة الشرعية** ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 2010،
6. حسين، سوسن وجيمس، مرويس، **الغذاء قبل التنمية**، المجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006.
7. رباحي ،أحمد . ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،وموقف الشرعية الإسلامية محاضرة بكلية الحقوق، الشلف، دون سنة،
8. زقاغ ،عادل .**المعضلة الأمنيةخطاب الامنية والسياسة العامة** . دفاتر السياسة والقانون . ط5، جامعة باتنة، 2011.
9. سليمان عبد الله الحربي :**مفهوم الأمن مستوياته وضعيته وتهديداته**، مركز الوحدة العربية .المجلة العربية للعلوم السياسية، ع19، لبنان، 2008.
10. علب قبرص ،طالب محمد . 22 عاما من المبادرات والجولات الدبلوماسية القيمة. معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، د، تشرين 1996 .
11. محمود منجود مصطفى.**الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام** . المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ع 1 القاهرة .1996.

12. مني ،آسيا ، **تعزيز التعاون الإقليمي ومجابهة مختلف التحديات الأمنية الراهنة،** يومية الشعب الجزائرية، العدد، 17335 بتاريخ 2017/05/13، الجزائر.

سابعا: دراسات وأبحاث:

(01) رسائل جامعيّة:

1- العمراني الكدي، **فقه الأسرة المسلمة في المهاجر- هولندا نموذجا-** رسالة دكتوراه ، جامعة الدراسات وحدة ، 2003/2002.

2- إيدابير ،أحمد ."التعدية الاثنية والامن المجتمعي. "رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية" غير منشورة،تخصص الدراسات الأمنية الإستراتيجية، الجزائر ،2011 /2012.

3- بتقة ،خديجة . **السياسة الأمنية الأوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة الجزائر، 2014.

4- برد، رتيبة الحور الأورو متوسطي، من برشلونة على منتدى (5+5) رسالة ماجيستر غير مشنورة، تخصص علاقات دولية جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2009.

5- بولنوار ،سعد .**آليات تحليل الخطاب في تفسير اضواء البيان المنطقي تحديد المفاهيم النظرية.** رسالة دكتوراه في اللغة العربية وادابها، غير مشنورة، تخصص ادب عربي ونقده 2012.

6- بويبة، نبيل .**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** .مذكرة ماجيستير ، تخصص دراسات مقارنة، جامعة الجزائر 3 ،2011 .

7- ختو، فايزة **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات لأورو مغاربية** .1995-2010. رسالة ماجيستر غير منشورة، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، 2016.

8- رشيد ساعد ، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الأمن الانساني** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.

9- سليمان ،سميرة ." **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية**" . رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة ،تخصص إدارة دولية ،باتنة ،2010/2012.

10- قريب ،بلال . **السياسة الامنية للإتحاد الأوروبي من منظور اقطابه التحديات والرهانات،** رسالة ماجيستير علوم السياسية غير منشورة ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 2010-2011.

11- قسوم ،سليم ،"**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** " رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الإستراتيجيا والمستقبليات ،الجزائر ،2010.

12- قلعي ،أمينة ،خطاب الأمننة في العلاقات الأورو-مغاربية دراسة حالة الهجرة غير الشرعية " مذكرة ماستر في العلوم السياسية العلاقات الدولية"، تخصص سياسية خارجية ،جامعة بومرداس،2014،.

كبابي، كلثوم. التنافسية.**إشكالية الاندماج في الاقتصادالعالمي** . دراسة حالة الجزائر المغرب تونس . رسالة ماجستير غير منشورة، الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2008.

13- نوري ،عزيز ،"**الواقع الأمني في منطقة المتوسط – دراسة الرؤى المتضاربة من قضيتي المتوسط** ".رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة ،2012.

(02) دراسات:

ثامنا: مداخلات في ندوات وملتقيات علميّة: (أوراق عمل، مداخلات وبحوث).

1. السرياني ،محمد محمود ،**هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بالجنوب و الشمال** ،ندوة قسم الجغرافيا ،الرياض، 2010
2. الكويتي ،إدريس ، **مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية**، مجلة سياسة العربي ، العدد 281 بيروت، 2002.
3. الشيشني ،عزة . **ندوة الهجرة غير الشرعية**، مداخلة بجامعة نايف، السعودية منشورة، الرياض، 2010،
4. راتول، محمد مسعود زيان موسى ،**هجرة الكفاءات العلمية،هجرة غير شرعية من المنظور الاقتصادي**، مداخلةلمتلقى وطني غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف 2011.
5. رباحي ،أمينة،**تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون المتوسطي**، مداخلة غير منشورة بجامعة الجزائر3،2014
6. سعيداني ،بوجمعة . **جريمة المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود** ، مداخلة مديرية شرطة الحدود غير منشورة، الجزائر.2014.
7. عبد الرفيق عشوط ، **مقاربة الإتحاد الأوروبي للإرهاب والدفاع موقف الجزائر منها** ، ملتقى دولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة ، 2000.
8. لخضاري ،منصور ، **التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية بالجزائر**، مداخلة بالملتقى السنوي حول . الهجرات الأزمات و الأمن الجهوي: أي مستقبل للفضاء الأورو –مغاربي)، غير منشورة، معهد العسكري للتوثيق والتقييم و الإستقبالية، فيفري 2017، الجزائر.
9. ماكينلي، لم يعطي برونسوب (مدير عام منظمة الهجرة) .**تقدير محدد للرقم الاجمالي لعدد المهاجرين** ،لكنه وصف بأنه كبير و مرتبط لظروف اقتصادية حوار مجلة سياسية ،للمزيد انظر :مجلة السياسية الدولية ،العدد 162 ،أكتوبر 2005 .

تاسعا: تحميلات «بي دي أف»: (PDF).

عاشرا: المواقع الإلكترونيّة:

1. بلخير ،عمر .نحو قراءة جديدة للتراث العربي الاسلامي ،بالوقوف على تداولية الأفعال الكلامية . www.ummto.dz/img/pdf./BELKHEIR (2017/02/26)(19:00)
2. بن قنة ،خديجة .**الأزمة البنانية سياسيا دينيا طائفيا سبل** الخروج من الأزمة. http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2006/11/21/%d8 (2017/02/18)(09:00)
3. خضر ،مجد .تعريف الأمن الوطنين. http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8(17/04/2017)(13 :00) .

4. خليل ،خالد إبرهيم . تعريف الفقهاء و الباحث الإشكالية الإرهاب وتعاريفه

http://www.habilian.ir/ar/legal/%D8%AA (2017/04/18)(19:00)

5. عادل زقاغ.**صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي** .
www.politic-or.com.مساء (2017/04/20)(19:00)

6. عبد الحق عباس ، **الهجرة غير الشرعية ماهي وسبب نشأتها**، الموقع الالكتروني.

http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1935. (18:00)(2017/04/18)

7. عبد الحميد بن اعمر، البطالة في الجزائر... ما وراء أرقام الحكومة، الموقع الالكتروني

http://www.maatpeace.org(10/05/2017)(10:00)

8. ملندي ،ماهر. القانون الجزائي الجريمة المنظمة .موقع الإلكتروني
https://www.arab-ency.com/ /details.law.php?full=1&nid=164715 (2017/04/29)(17:00)

9. مصابيح ،محمد ، **مفهوم النص و الخطاب**، نقلا عن الموقع الالكتروني لدار ناشري للنشر الإلكتروني.

http://www.nashri.net/articlees/literatur-and art/4022-v15- (2017/03/12)(09:00)
4022.htmail

10. حمزة بحري، تمنراست باريس الحراقة الأفارقة والسوادين يتحولون الى رهائن لدى بارونات التزوير و الدعارة. جريدة النهار بتاريخ: 2008/03/15:

(09:00)(2017/05/15) .
http://www.ennaharonline.com/ar/specialpages/reportage/6203.html

11. الإذاعة الوطنية الجزائرية2014 سنـــة رفع التحدي للقضـــاء على أزمـــة السكـــن في الجـزائر، الموقع:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/23127.htm(17/05/2017)(13:00)l

12. بلجيكا تواصل البحث عن المتهم الثالث بهجمات بروكسل، مقال بالموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/3/23/% (9:00)(20017-05-16)

13. البحر الأبيض المتوسط ،

www.medéleraion.com (2015/04/15)(12:00)

14. خريطة تمثل بلدان منطقة المتوسط،

https://sites.google.com/a/alcroom.tzafonet.org.il/689/bahr

15.إقتصاد البحر المتوسط .

www.medeterant(2017/04/15)(19:00)

16.تحقيق صحفي، بعنوان الشباب و الهجرة على الموقع الالكتروني

www.arbicbobe lmed.youth(16:00)(2017/05/05)

17. موقع الكتروني،

https://www.google.com/search?q=%D8% (13:00)(2017/04/05)

18.تحقيق صحفي، بعنوان الشباب و الهجرة على الموقع الالكتروني

www.arbicbobe lmed.youth

المراجع باللغات الأجنبية :

1. Edinfako **.strategies of desecuritization** ."submitted to centraleuropean university department of International relation and European stadia"(In partial fulfillement of requirements for the degree of Master ofArts,Budapest,hungary ,2012).
2. EriskAsplund**, "Atow Level Approach To Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russi"**, (Unpublished Master's Thesis, Department Of peace And Conflict Research, Uppsala University, 2004)
3. George J. and Helen M. Hearing on **"Securitization of Assets: Problems and Solutions" before the Subcommittee on Securities, Insurance, and Investment of the U.S. Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs**.University of Connecticut School of Law-538,(7/10/2017).
4. Hnni Hebeed . le pertenariat- euro medeterananeen، le poin vue arabe editions. published ،2002 .
5. Lycy ,dumas ,**les lieux de la méditerranée : présentation géographique,fondation pour les études des la depense national**, paris ,1992.

6. Ole Wever, securitization and de –securitization ,cit .www.spriger .com/…/97836….pdf.
7. Rens Van Manster. "**Logics of Security : The Copenhagen School, Risk Management And The War On Terror".** (Work Paper, Unpublished, Political Science Publications, Faculty Of Social Science, University Of Southern Denmark, 2005).
8. SetenayYaganoglu,"Securitization**, Militarization And Gender In Turkey**", (Unpublished Masters Thesis, The Institute Of Economics And Social Sciences, Bilkent University, 2006).
9. Taureck Rita**, Securitization theory and securitization studies, in Journal of International Relations and development** – 9 ,(2006),p56 . isavalibal online at: http// dx.doi. org/10.1057/palgrave .jird.180072.
10. -bichra khadar, **l'europ et la mediteranee** : geopolique de la proximite, Paris, 1995
11. Immigrant ce qui veul s'installes dans un pays étranger,la rousse dictionnaire,Edition refondre libraire, parais 1979
12. Ali bensaid –**le maghreb al ePreuve des immigrants subsa bariennes** :limmigration sur emigration.paris –editions. Kartahla.2009.
13. [1] Philip moleau defrages , **introduction de la géopolitique** , 3 eme edition , frome ,edition du seul ,Paris, 2009

الـــــمـــــلاحـــــق

الملحق رقم (01): خاص باسئلة المقابلة:

قمنا باجراء مقابلات علمية مع مختصين وطرحنا عليهم الاسئلة التالية:

اولا–المختصة النفسانية والاجتماعية ، طرحنا عليهما اسئلة موحدة :

س1–مارايكم في واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

س2–ماهي الاسباب والدوافع الكامنة وراء اقدام المهاجر على الهجرة بالجزائر ؟

ثانيا–الخبير الامني والتمثل في مسؤول بجهاز امني بالجزائر :

س1–ماهو تعليقكم حول حجم تدفق المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر؟

س2–كيف يمكن للهجرة غير الشرعية بالجزائر أن تحدث تأثيرات على المنظومة الأمنية بالمتوسط؟

الملحق رقم (02): خاص بنموذج بياني يمثل شبكة تهريبالمهاجرين تم تفكيكها بالجزائر

(تمنراست).

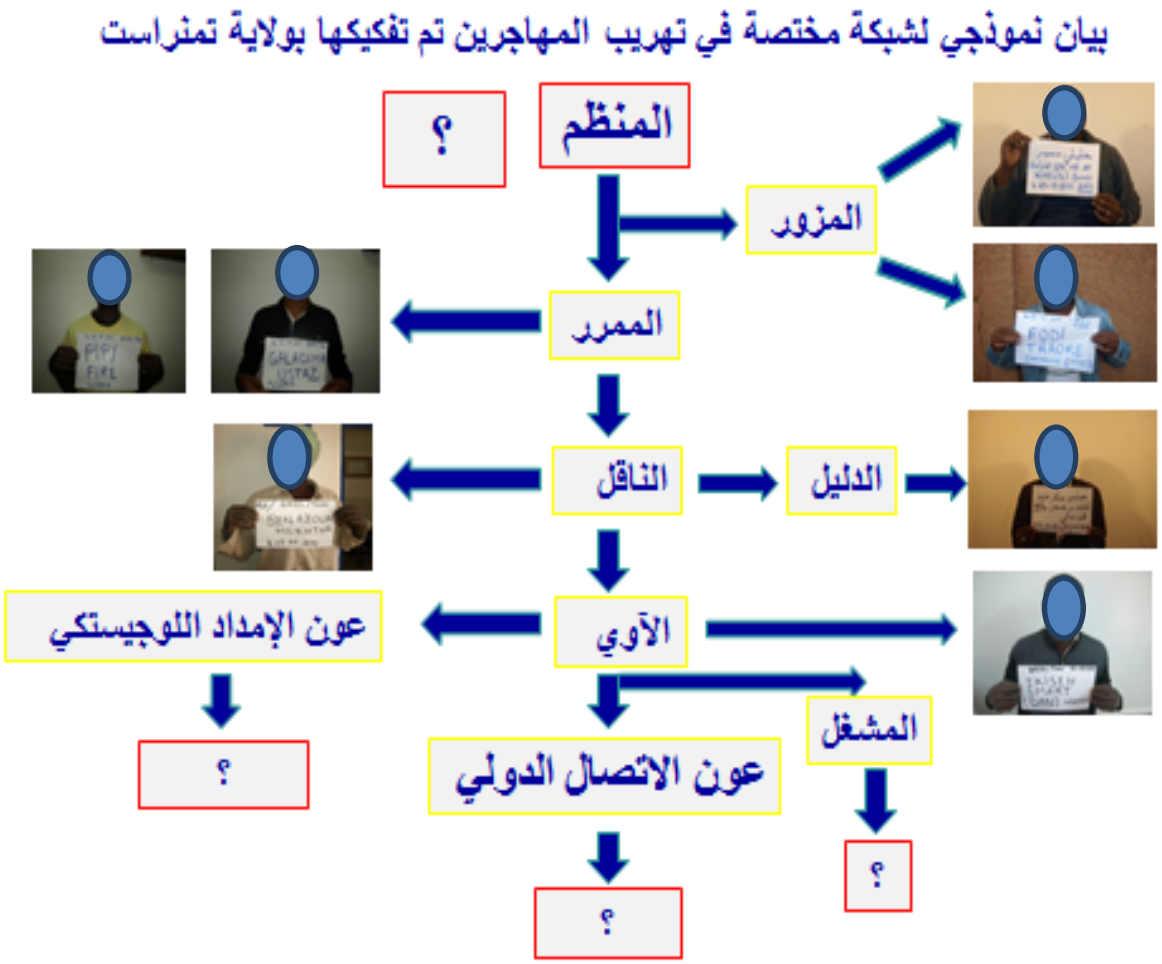

المصدر: المداخلة (بوجمعة سعيداني). مديرية شرطة الحدود الجزائر .

فـــهـرس

المحتويات

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
مقدمة	1
الفصل الأول: :الإطار المفاهيمي للأمن في المتوسط	7
المبحث الأول: مفاهيم حول الأمن المتوسط والأهمية الجيوسياسية والإقتصادية.	8
المطلب الأول: مفهوم الأمن و مستوياته ونظرياته في العلاقات الدولية	8
المطلب الثاني: مفهوم المتوسط وأهميته الجيوسياسية والإقتصادية	14
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط	17
المطلب الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط	17
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة	20
المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية من منظور الأمننة	25
المطلب الأول: مفهوم عملية الأمننة ضمن مدرسة كوبنهاجن	25
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الأمننة	28
المطلب الثالث : المصطلحات الأساسية لتحليل الخطاب "الأمني " وعلاقته بالهجرة غير الشرعية	30
الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية والمعالجة المتوسطية	39
المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية	40
المطلب الأول:الهجرة	40
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية	41
المبحث الثاني: مسببات الهجرة غير الشرعية وتطورها	43
المطلب الأول: تطور الهجرة غير الشرعية	43

المطلب الثاني: مسببات الـهـجـرة غـيـر الـشرعـية	45
المبحث الثالث: دروب ومسالك الـهـجـرة غـيـر الـشرعـية	48
المطلب الأول: التقسيم الأول للمسار	48
المطلب الثاني: التقسيم الثاني للمسار	49
المبحث الرابع : المعالجة المتوسطية لظاهرة الهجرة غير الشرعية	52
المطلب الاول: النعاون في اطار مؤتمر الامن والتعاون CMCM	52
المطلب الخامس: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط	64
الفصل الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر على المتوسط وإستراتيجية المواجهة	67
المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة جيوسياسية وقانونية	68
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة قانونية	75
المبحث الثالث: أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر	78
المطلب الأول: أسباب إقتصادية و إجتماعية	79
المطلب الثاني: الأسباب سياسية و أمنية	83
المطلب الثالث: أسبـــاب جـــغرافـــية و ديـمغـرافـيـة	84
المبحث الرابع : إنعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر على أمن المتوسط	87
المـــطـــلب الأول : الميدان الأمـــنـي	87
المطلب الثاني : الميدان الإقتـــصـــادي	91
المطلب الثالث : الـميدان الإجتماعي و الصحي	92
المبحث الرابع :الإستراتيجية الجزائرية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية	94
المطلب الأول: الآليات الأمنية والسياسية	94
المطلب الثاني:الآليات الإقتصادية و الإجتماعية	101
الخاتمة	103
قائمة المراجع والمصادر	107
الملاحق.	116

قائمة الجداول والأشكال:

- **قائمة الأشكال:**

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
1	**دور المنظمات والفواعل الدولية الأخرى في العديد من القضايا**	36
2	**بيان نموذجي لشبك مختصة في تهريب المهاجرين تم تفكيكها بولاية تمنراست**	113

- **قائمة الخرائط:**

خريطة رقم	العنوان	الصفحة
1	خريطة تمثل منطقة المتوسط	17
2	دروب ومسالك الهجرة باتجاه أوروبا	51
3	تمثل الخريطة السياسية للجزائر	70
4	مسالك الهجرة غير الشرعية في الجزائر	74
5	تمثل انتشار الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة في الشرعية	96

- **قائمة المخطّطات :**

1	مخطط رقم 1 يمثل مسار استعمال اللغة حسب التداولية	32
2	مخطط رقم 02 يبين إسقاط مسار إستعمال اللغة على عملية الأمننة	33